

رئيس الوزراء يستعرض حزمة سيناريوهات عن سد الفجوة الدولارية.. وخطة محكمة لكبح جماح الدولار مقابل الجنيه

وسط ظرف عالمي معقد ودقيق

قمة الرياض

الصراع يشتعل علي استقطاب التحالفات العربية بين التتين الأصفر والمدار الأمريكي



المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية يلامس ١٥٠٠٠ نقطة لأول مرة منذ ٢٠١٩.. والأسهم تريح ٦٠,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي



مجلس الوزراء يشرح رايها على موقعه الإلكتروني لتسجيل طلبات الحصول على الرخصة المهنية



مصر تتسلم رئاسة منتدى غاز شرق المتوسط.. وثقات الشركات العاملة علي الغاز



الدولة تحارب «الأسواق العشوائية» وتعملها إلي «حصرية متكاملة»



لا مساس بسرية الحسابات المصرفية للمصريين..

«الحصاد» تستعرض ما وراء مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١١ ديسمبر ٢٠٢٢

السنة الرابعة عشر • العدد ٦٢٢ • الثمن ٣ جنيه

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك



مصر والاتحاد الأوروبي
خطوات متواصلة لتوسيع آفاق التعاون التجاري والاقتصادي

البنك المركزي: مبادرة مشتركة بين مصر والعراق والأردن لدفع رواتب المتقاعدين عبر منصة «بني»

بمشاركة صندوق النقد الدولي
مناقشات ساخنة في أولى جلسات المنتدى الفكري لمركز المعلومات بمجلس الوزراء حول «جهود الاستدامة المالية»



جنون «الذهب»
اتهامات لرجال أعمال بجمعه وتصديره للحصول علي العملة الصعبة

٢٧,٥ مليار دولار للقطاعات الإنتاجية التصديرية في ٩ أشهر.. ١٣% نوا في الصادرات السليعية والصناعية

بشهادة «الأمم المتحدة»: مصر في مقدمة الدولة العربية والأفريقية نجاحا في محاور وقطاعات التنمية البشرية

مدبولي يجري زيارة موسعة للسويس و يعلن:

توجهات رئيسية بتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل في كل المحافظات خلال ١٠ سنوات



كتب - أحمد إبراهيم
أكد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أن منظومة التأمين الصحي الشامل ستغطي جميع أنحاء الجمهورية خلال ١٠ سنوات، وذلك طبقا لتعليمات الرئيس عبد الفتاح السيسي، مشيرًا إلى أن الدولة تستثمر في المنظومة الصحية وتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وضمان تواجدها منظومة عالية تحقق استدامة جودة الخدمات المقدمة من خلال منظومة التأمين الصحي.
السوزاء أمس علي هامش زيارة موسعة أجراها أمس لحفاظة السويس تفقد خلالها عددا من المشروعات التنموية والخدمية لها، كما افتتح رئيس الوزراء عددا من المرافق الخدمية بالمحافظة.
وقال رئيس الوزراء إن مدينة السويس معروفة بتاريخها وتتميز بموضوع المدن السياحية التي أنشأتها الدولة بعد حرب ٧٣ أو ما قبل عام ١٩٧٣، متابعا: «مشكلة هذه المناطق لم تتسببها يد التطوير منذ إنشائها.. في الـ ٤٠ سنة وتهاك شديد للبنية الأساسية وشبكة الشوارع والخدمات الأساسية السكنية نفسها».
وأضاف: «كان فيه ٣٥ مدينة سكنية وما محافظ السويس عرض علي الرئيس عبد الفتاح السيسي وطلب التطوير، كان توجيه الرئيس السيسي بتطوير هذه المناطق بصورة فورية بهدف تحسين جودة الحياة لكل الأهالي في هذه المناطق.. وتفتقنا نموذجين أو ٣ بعد التطوير.. ١٧ منطقة اكتملت وتتفتي أعمالها خلال الشهر المقبل.. وال ١٨ منطقة

الباقيين تم إجراء لقاء مع المحافظ للبدء فوراً، فالجهود التي يبذل في مختلف ربوع مصر الدولة تتسابق الزمن لتعويض عشرات السنين من الإهمال التي عاشتها مصر وهو ما يتطلب نوع من التخطيط للزيادة السكنية».
وتابع أنه في كل عام يزداد عدد السكان وهو عيب، لا تستطيع حتى الدول الغنية أن تتعامل معه، قائلا: «محتاجين وقفة ولو لفترة زمنية لتخفيف الزيادة السكانية مثلا فاعت دول كثيرة»، مضيفا: «لو استغلنا تخفيض الزيادة السكانية برفع جيب هيفنغ عن الدولة عيب كبير لخلق فرص عمل وإنشاء مدارس وخدمات.. مؤكدا أن الدولة المصرية تحتاج تخصص في زيادة الإسكان، واستراتيجية تنمية الإسكان، إضافة لرفع جودة الإسكان، وأن الدولة تفتد المشروع القومي لتطين الترع، متابعا: «يتم تطين الترع في السويس ورفع كفاءة ترعة السويس.. وتفتقنا هذه التركة.. والوزارة

وزير التموين يعلن عن قرب إلغاء كل الرسوم على تصدير المشغولات الذهبية



أعلن الدكتور علي المصليحي وزير التموين والتجارة الداخلية، أنه سيتم خلال الفترة المقبلة إلغاء الرسوم على تصدير المشغولات الذهبية، وذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية للتموين بصناعة الذهب.
ت تصريحات وزير التموين، يوم أمس السبت علي هامش افتتاح المورة الثالثة لعرش «بيبي» للذهب والمجوهرات المقام في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر الجاري، بمركز مصر للمعارض الذي ينظمه الاتحاد العام للغرف التجارية بمشاركة كبرى الشركات المحلية والعالمية.

«المالية» تصدر دليلا مبسطا بالزاي والحوافز الضريبية والجمركية المقررة للمستثمرين بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار

كتب - أسامة السيد
أصدرت وزارة المالية، دليلا مبسطا بالزاي والحوافز الضريبية والجمركية المقررة للمستثمرين بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار وغيرها، موضحة في قواعد وإجراءات الاستفادة من هذه الزاي. إيراكا لأهمية تنمية الوعي الضريبي والجمركي لدى مجتمع الأعمال، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وتوسيع القاعدة التصديرية، ومن ثم تعظيم قدراتها الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، على نحو يسبق مع ما تبذل الدولة من جهود لتحقيق الارتفاع ومستوى معيشة المواطنين، وتحسين الخدمات المقدمة لهم.
ووجه الدكتور محمد معيط وزير المالية، باستمرار تحديث الدليل المبسط بالزاي والحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين، كلما تقورت حوافز ومزايا جديدة بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار وغيرها، ومد جسور التواصل مع مجتمع الأعمال، لتوجيهه بما تضمنه التشريعات المصرية من حزم تحفيزية داعمة للانشطة الاستثمارية، تتكامل مع توفير

«التنمية المحلية» تبدأ اليوم نشر اشتراطات «قانون المحال العامة»

كتب - رضوى عبدالله
تبدأ وزارة التنمية المحلية اليوم نشر الاشتراطات العامة والخاصة المنصوص عليها في قانون المحال العامة رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٩، ولاتحة التنفيذية بحافظات الجمهورية، وذلك في إطار سعي الدولة المصرية لإرساء مناخ جاذب للاستثمار واكسد السواء، هشام أمنة وزير التنمية المحلية، في بيان أمس السبت، أن القانون يساعد في إرساء مناخ جاذب للاستثمار من خلال تقديم الخدمات اللازمة لكافة الأنشطة التجارية، وتحقيق طفرة إيجابية في معدلات الاستثمار في مصر، لينعكس ذلك بالإيجاب في توفير مناخ ملائم لممارسة الأنشطة التجارية في ظل مبدأ تكافؤ الفرص، وتفضيز الشباب للعمل ودعم التنمية الاقتصادية، لتساهم في دوران عجلة الاقتصاد، وفتح مجالات جديدة

بنك مصر يتوج أعماله بثلاثة جوائز من مجلة «جلوبال براندن» العالمية لعام ٢٠٢٢



توجت أعمال بنك مصر مؤخرا بثلاث جوائز مميزة من مجلة جلوبال براندن، حيث فاز بنك مصر بجوائز «العلامة التجارية الأكثر ثقة - مصر ٢٠٢٢»، و«أفضل بنك في الترتيب المصرفية - مصر ٢٠٢٢»، وأفضل بنك للشركات - مصر ٢٠٢٢، وقد تسلم بنك مصر الجوائز الثلاثة في احتفال مهيب تم عقده في دولة إمارات العربية المتحدة يوم السبت الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢، حيث تسلم الجوائز نيابة عن البنك كل من محمد خيرت- رئيس قطاع التتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، إيهاب شهاب نفة لأحسن أداء ونموذج عمل، حيث تقوم المجلة بانتقاء أفضل العلامات التجارية بموجب تقييم نخبة من الخبراء في هذا المجال، وقد حصل البنك على تلك الجوائز تأكيداً وتعريفاً لنجاحات البنك السابقة، حيث قامت مجلة جلوبال

الحكومة تنفي إلغاء الدعم العيني للسلع التموينية وتحويله إلى دعم نقدي



كتب - نيفين يوسف
كشف المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، أمس السبت، إنه في ضوء ما تردد من أنباء بشأن اعتراف الحكومة بإلغاء الدعم العيني للسلع التموينية وتحويله إلى دعم نقدي مع بداية العام المقبل ٢٠٢٣، تواصل المركز مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة لإلغاء الدعم العيني للسلع التموينية وتحويله إلى دعم نقدي مع بداية العام المقبل ٢٠٢٣، مشددة على استمرار الدعم العيني للسلع التموينية كما هو دون أي تغيير في المنظومة، حيث يستمر صرف الفترات التموينية لكافة المستحقين من أصحاب البطاقات التموينية، وذلك بما يعادل القيمة المخصصة لهم من الدعم، والبالغ قيمتها ٥٠ جنيه شهريا لكل فرد مقيد بالبطاقة التموينية، مع منح المستفيد الحرية الكاملة في اختيار احتياجاته من بين قائمة السلع التي يتم ضخها شهريا لمنافذ صرف الدعم التموينية، مشيرة إلى استمرار صرف الدعم الاستثنائي على البطاقات التموينية بقيمة تتراوح بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه للأسر الأولى بالرعاية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، والذي كان من المقرر أن ينتهي وأكدت التموين « انتظام صرف السلع

بعد ارتفاع صادراتها ٧,٧ مليار دولار تصديري الصناعات الهندسية، ينظم ورشة عمل حول فرص الشبكي مع مقدمي الخدمات

ينظم المجلس التصديري للصناعات الهندسية، ورشة عمل للتعريف بالجهات الداعمة لقطاع الصناعات الهندسية، التي تتم الفرصة للشبكي بين الصناعات الهندسية مع أكثر من ٢٥ من مقدمي الخدمات المختلفة وتشمل خدمات تقنية، ولوجيستية، وتسويقية، وخدمات الحفظ والجودة، وخدمات تمويلية، وغيرها وذلك يوم الخميس المقبل ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ بحفاظة الإسكندرية.
وقال المجلس التصديري للصناعات الهندسية في بيان له، إن هذه الورشة تأتي في إطار أنشطة المشروع الدولي الأثاني للإبتكار بالقطاع الخاص (Private Sector Innovation) الذي تقوم بتفديده الوكالة الأثانية للتعاون الدولي (GIZ) بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة وعدد من الجهات التابعة له والذي يهدف الي تحسين البيئة الداعمة للإبتكار في مصر.
وأشار المجلس إلى عقد الورشة بالتعاون مع غرفة الصناعات الهندسية وشبكة خدمات تنمية الأعمال بجمعة رجال الأعمال بالإسكندرية وجمعية مستثمري منطقة مزرعة الصناعية ودعم من الوكالة الأثانية للتعاون الدولي (GIZ).
من جانبها، شددت مي حلي المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، على سعي المجلس لتعزيز سبل التعاون مع شركاء التنمية من الجهات الدولية خاصة الوكالة الأثانية للتعاون الدولي (GIZ) والتي تقوم بدور كبير في دعم القطاعات الهندسية، مشيرة إلى استمرار العمل لتنفيذ خطة المجلس لتقديم كل أوجه الدعم والمساندة اللازمة لقطاع الصناعات الهندسية لزيادة صادراته وخلق فرص تصديرية جديدة، وإدخال شركات جديدة لقطاع التصدير.

ورقة بردك



عبد الناصر قطب - يكتب:

email: nasserkotb2006@yahoo.com

وسط ظرف عالمي معقد ودقيق

الصراع يشتعل علي استقطاب التحالفات العربية بين التين الأصفر والمدار الأمريكي

قمة الرياض

على وقع أوضاع دولية دقيقة، جاء انعقاد أول قمة عربية صينية في العاصمة السعودية الرياض، بمثابة تحدي جديد لمرحلة جديدة في مسيرة الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية والتين الأصفر. وأبدانا بدء فصل جديد من تاريخ العلاقات بين الجانبين أكثر متانة وقوة تلك العلاقات التي مرت بالعديد من المراحل. كان أبرزها كان تأسيس منتدى التعاون العربي- الصيني عام ٢٠٠٤ بالقاهرة والذي وضع إطاراً للحراك والتعاون الجماعي العربي الصيني على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية، انعقدت بمشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي وقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية، بالترافق مع الزيارة الرسمية التي يقوم بها الرئيس الصيني شي جين بينغ للمملكة دعوى رسمية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان. كما استضافت الرياض أعمال القمة الخليجية الـ ٤٣ برئاسة سلطان عمان، والتي تعد خامس قمة اعترافاً بتسوية العلاقات السعودية على التوالي. وهذه سابقة هي الأولى في تاريخ مجلس التعاون منذ تأسيسه عام ١٩٨١، التي تستضيف فيها إحدى الدول ٥ قمة متتالية.

انعقاد القمة العربية الصينية جاء، وسط ظرف عالمي معقد ودقيق، يحتاج العالم أن يكون أكثر انفتاحاً في علاقاته مع جنب اللوع في برأتها اختلاف المصالح الدولية، فيما كان للحضور المصري دوره المؤثر في فعاليات القمة، وتوجيه مساهماتها، ونتائجها نحو خدمة المصالح العربية.



مصر تقود تحركات عربية لدفع المجتمع الدولي نحو بناء نظام دولي أكثر عدالة واكل تأثراً بالصراعات والأزمات

بدوره على دور القطع الخاص في التنمية، كما تواجه الصين نشاطاً في الإنتاج، وازدياداً في معدلات البطالة، وانخفاضاً في الأجور، فضلاً عن مشكلات أخرى تلقى بظلالها في الاقتصاد وبخلافها من نمو اقتصادي وسياسي، حيث تواجه الصين ركوداً في سوق العقارات، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على عدد من المنتجات الاستراتيجية، وأهمها صناعة الحديد والصلب، والسلع الأستهلاكية.

وتواجه الصين تحدياً آخر، يتمثل في التغيرات المناخية، حيث واجهت البلاد موجة حارة وجفاف، في شهر أغسطس الماضي، تعدد الأعنف في تاريخها الحديث، الأمر الذي أدى إلى انقطاع الكهرباء لفترات طويلة في الصين، مما أثر على الكثير من المصانع هناك، والتي أصبحت غير قادرة على توفير الكهرباء لعمليات الإنتاج، كما تعاني من الشيخوخة وارتفاع متوسط الأعمار مع قلة الإنجاب.

الخارجية الصينية :علاقتنا مع القاهرة كانت «الذروة الأولى» في الانفتاح علي العرب

بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والصيني شي جين بينغ، وأبدي الرئيس الصيني استعداداً لزيادة حجم التعاون والتبادل والاستثمار مع مصر بصفتها دولة رائدة وركيزة أساسية في المنطقة، وكذلك مع دول الخليج التي ترى فيها فرصاً كبيرة ومتعددة ومختلفة.

كل هذه التطورات في العلاقات العربية الصينية، في سياق تفاعلات متراكمة، كما على مدى عقود، مع وجود إمكانية للتلاقح المصالح التنموية العربية، وتبادل الخبرات والطريق الصينية، التي تلعب هجوة البنية التحتية، وتقدم وعرضا لتشجيع النمو الاقتصادي عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا ووسط وشرق أوروبا، وبالتالي انفتحت لها أغلب الدول العربية، وتأتي القمة العربية الصينية لتمثل خطوة مهمة تجاه نظام أكثر تعاوناً وشراكة لضمان المصالح المشتركة العربية والصينية.

أكثر من ٣٠ من رؤساء الدول ورؤساء المنظمات الدولية، تمثل انعكاساً لشكل وحجم التحوّل في العلاقات نحو شراكات عربية صينية، وكل من مصر والسعودية ودول الخليج والدول العربية لديها مخرجات في التنمية وتوطين التكنولوجيا، وبالتالي فهي تدعم إلى التعاون العربي الصيني، وتلعب نحو تبنى السياسات المتكاملة لاستدامة هذه العلاقات، في إطار تعظيم المنفعة والمصالح المشتركة، وأيضاً لمواجهة التحديات التنموية وتعزيز التعاون بشكل عام بين دول الجنوب.

انعقاد القمة العربية الصينية بعد حدث مهم، يعكس حجم التطور في العلاقات العربية الصينية، وأيضاً الشراكة في ضرورة مواجهة الأزمات الدولية الراهنة، والأزمات التي تشهّر إلى اختلافات في النظام الاقتصادي العالمي، سواء بعد كورونا، أو بسبب الحرب في أوكرانيا، وضرورة تغيير الواقع الراهن بناء على ما تشهده كل دولة من إمكانات وطموحات، حيث تدرى الصين أن لديها فرصة لتوسيع شراكاتها وأسواق منتجاتها، بينما تدرى الدول العربية أن هناك أهمية لبناء علاقات اقتصادية بناء على حجم القوة وليس فقط على قواعد قديمة تثبت أنها لا تلبّي طموحاتها الاقتصادية والتجارية.

الجيش الصيني كان قوة تقليدية قبل ٢٠ عاماً، مقارنة بالقوى الدولية، ولكن الرئيس الصيني عمل على إعادة بناء القوة العسكرية ليلاهد من خلال انتاج سياسة تسليح جديدة تماماً تعتمد على التسليح الاستراتيجي، ويعرف الصين نمو عسكرياً كبيراً، وأصبحت قادرة على صناعة تنمية ذاتية ماعلة للتنمية الاقتصادية، وتسليح الفضاء.

التطور في العلاقات الصينية العربية إنز مرتبط بتطورات البنية الدولية والحصائر التي تحاول أمريكا والغرب فرضه على الصين، لذلك تسعى الصين إلى التمدد في المناطق التي تشهد فراغاً في النفوذ السياسي الغربي مثل الشرق الأوسط.

تنافس صيني أمريكي

تبحث الصين عن مناطق تنافس بها الولايات المتحدة، مقابل ما تقوم به أمريكا في آسيا، فمفظة الشرق الأوسط للولايات المتحدة فيها نفوذ كبير، وتأتي القمة الصينية العربية في إطار تطور وإزدهار العلاقات السعودية الصينية، كما تأتي في سياق التوافق بين النفوذ من جانب الدول الغربية داخل منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في ظل ما ركزت الأزمة الروسية الأوكرانية من تداعيات سلبية على دول المنطقة والعديد من الدول الأخرى واقتصاداتها خصوصاً في ملف الطاقة ويحث الدول من مصادر بديلة للطاقة، فيما يبدو أن القمة جاءت تغييراً عن خروج التحالفات العربية عن مدار الأمريكي، والتي تدور فيه منذ عقود، في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.



الصين لديها طموحات للتعاون وتوسيع شراكاتها وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز .. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

تعميق تلك العلاقات البينية.

كما مثل القمضان العربية الصينية والخليجية الصينية، نقطة محورية تعيد ترتيب التحالفات في الإقليم والعالم، بما هيتهامه جديدة للتحرك والامن في العالم. وقد شهدت القمضان على عدة نقاط من أهمها ضرورة صون السلم والامن الدوليين وتوطيد علاقات التعاون مع الصين في كافة المجالات، وأهمية الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية والإمدادات الغذائية من القمح والحبوب للشعب العالم.

ويعد انعقاد قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية نقلة كبرى للعلاقات، كما يعكس الإرادة السياسية بين الجانبين العربي والصيني التي تكمن في هذه العلاقات على هذا المستوى القادري، وحدثاً تاريخياً بكل المقاييس، ويعكس ثقل المنطقة العربية في النظام الاقتصادي الدولي، كما يمثل إرثاً مشتركاً بين الجانبين العربي والصيني، كما تتنصه السياسة الحالية، التي تشهد إزمات عالمية متوالية ومعدمة الأثر، ما يحتم دمج جهود التعاون والعمل المشترك لإيجاد مبادرات فعالة للتعاظم مع واقع الأزمات وتخفيف أثرها على الشعوب، فضلاً عن توظيف الإمكانات المتاحة لدى الطرفين العربي والصيني لتحقيق الإزدهار المنشود.

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

تحت شعار «الذروة الأولى» في الانفتاح على العرب، شهدت العلاقات العربية الصينية من النقط الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وفتح أسواق والتوصل الى اتفاقات طويلة المدى للطاقة والغاز.. والعرب يبحثون عن دور فعال ليكين في قضايا المنطقة

تحت شعار «الذروة الثانية» لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، حتى عام ١٩٧٨، من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت وليبيا وجزر القمر والأردن وعمان واليمن وغيرها من الدول.

وكرت الوزارة- في تقريره، وكالات (شينخوا) الصينية لانبأ- أنه في نهاية العام ١٩٧٨، بدأت الصين تنفيذ سياسات الإصلاح والانفتاح، مما دفع - بالذروة الثالثة- لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وحتى عام ١٩٩٠ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والامارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول، إلى هنا تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

وأضافت: «ظلت الصين تدعم مصالح الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتقدم مساهمة كبيرة في دفع تعديلات الأنظمة الدولية والمساواة والحيادية، وتقدم تطورات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة السلمية، واختراعهم أنفسهم، وتقدم الدول في المشاركة للتنمية في الشؤون الدولية، وترفض وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي لاقى ثناء الدول العربية وشعبها، وراسسي أساساً سياسياً متيناً للتطور والتمسك بالسرعة والعلاقات الصينية العربية».

وأشارت إلى أنه خلال الحرب الباردة، نشأت وتعمقت حركة عدم الانحياز التي باهر إليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، ومع اعتماد الصين بتطور وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعمق لعونها في الدول النامية القوية بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح فيها جديداً لعونها الدولي الثامنة، ودفع عملياً نحو تعددية القطب والعودة الاقتصادية إلى الأمام.

انعقاد القمة جاء، أيضاً في إطار مدينتين التعاون العربي الصيني، حيث وافق الجانبان خلال الدورة التاسعة للجمعية العامة للرابطة لتسوية التعاون العربي في ٢٠٢٠ على عقد قمة عربية صينية من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية العربية الصينية إلى آفاق أرحب، وبما يقدم المساهمة المشتركة للجانبين.

وتعدد العلاقات بين الصين والمنطقة العربية، إلى تاريخ بعيد جداً، وكان طريق الحرير هو المصطلح الذي انتقلت من خلاله الحضارة من الشرق إلى الغرب عبر العالم الإسلامي والصين في العصور الوسطى، والكنز من المنجزات العلمية والتكنولوجية وقد شهدت القمضان على عدة نقاط من أهمها ضرورة صون السلم والامن الدوليين وتوطيد علاقات التعاون مع الصين في كافة المجالات، وأهمية الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية والإمدادات الغذائية من القمح والحبوب للشعب العالم.

ويعد انعقاد قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية نقلة كبرى للعلاقات، كما يعكس الإرادة السياسية بين الجانبين العربي والصيني التي تكمن في هذه العلاقات على هذا المستوى القادري، وحدثاً تاريخياً بكل المقاييس، ويعكس ثقل المنطقة العربية في النظام الاقتصادي الدولي، كما يمثل إرثاً مشتركاً بين الجانبين العربي والصيني، كما تتنصه السياسة الحالية، التي تشهد إزمات عالمية متوالية ومعدمة الأثر، ما يحتم دمج جهود التعاون والعمل المشترك لإيجاد مبادرات فعالة للتعاظم مع واقع الأزمات وتخفيف أثرها على الشعوب، فضلاً عن توظيف الإمكانات المتاحة لدى الطرفين العربي والصيني لتحقيق الإزدهار المنشود.

انعقاد القمة جاء، أيضاً في إطار مدينتين التعاون العربي الصيني، حيث وافق الجانبان خلال الدورة التاسعة للجمعية العامة للرابطة لتسوية التعاون العربي في ٢٠٢٠ على عقد قمة عربية صينية من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية العربية الصينية إلى آفاق أرحب، وبما يقدم المساهمة المشتركة للجانبين.

وتعدد العلاقات بين الصين والمنطقة العربية، إلى تاريخ بعيد جداً، وكان طريق الحرير هو المصطلح الذي انتقلت من خلاله الحضارة من الشرق إلى الغرب عبر العالم الإسلامي والصين في العصور الوسطى، والكنز من المنجزات العلمية والتكنولوجية وقد شهدت القمضان على عدة نقاط من أهمها ضرورة صون السلم والامن الدوليين وتوطيد علاقات التعاون مع الصين في كافة المجالات، وأهمية الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية والإمدادات الغذائية من القمح والحبوب للشعب العالم.

ويعد انعقاد قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية نقلة كبرى للعلاقات، كما يعكس الإرادة السياسية بين الجانبين العربي والصيني التي تكمن في هذه العلاقات على هذا المستوى القادري، وحدثاً تاريخياً بكل المقاييس، ويعكس ثقل المنطقة العربية في النظام الاقتصادي الدولي، كما يمثل إرثاً مشتركاً بين الجانبين العربي والصيني، كما تتنصه السياسة الحالية، التي تشهد إزمات عالمية متوالية ومعدمة الأثر، ما يحتم دمج جهود التعاون والعمل المشترك لإيجاد مبادرات فعالة للتعاظم مع واقع الأزمات وتخفيف أثرها على الشعوب، فضلاً عن توظيف الإمكانات المتاحة لدى الطرفين العربي والصيني لتحقيق الإزدهار المنشود.

بنوك وتمويل

صندوق النقد يدرج مبرمج مصر على جدول أعماله ١٦ ديسمبر الجاري

كشفت صندوق النقد الدولي عن إدراج البرنامج الجديد مع مصر ضمن جدول أعمال المجلس التنفيذي في ١٦ ديسمبر الجاري. وتبلغ مدة البرنامج ٤ سنوات، ويضمن حزمة تمويلية بقيمة ٣ مليارات دولار بجانب مليار دولار من صندوق الاستدامة والمرونة التابع له، ونحو ٥ مليارات من الشركاء الدوليين.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن الشريحة الأولى من

قرض صندوق النقد الجديد تصل إلى نحو ٧٥٠ مليون دولار، ومن المقرر الحصول عليها قبل نهاية الشهر الجاري.

وكان الصندوق قد أفاد بأن البرنامج يشمل على مجموعة من الحزم التمويلية بقيمة ٣ مليارات دولار إلى جانب مليار دولار من قبل صندوق الاستدامة والمرونة التابع له، إضافة إلى ٥ مليار دولار من الشركاء الدوليين.

البنك المركزي : مبادرة مشتركة بين مصر والعراق والأردن لدفع رواتب المتقاعدين عبر منصة "بني"

حسن عبدالله : حريصون على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية.. والمبادرة ستدعم استقرار الجنيه



الحصول على المزيد من المعلومات ذات الصلة. وفي ضوء انضمام المزيد من البنوك إلى المنصة بعد إتاحتها لتفعيل الدينار الأردني والجنيه المصري، سيتم العمل لاحقاً على تفعيل المبادرة بالتنسيق مع المصارف المركزية العربية في دول أخرى؛ بهدف تحسين تجربة المتقاعدين على مستوى العالم العربي، وفتح آفاق جديدة لتحسين كفاءة الدفعات باستخدام

أعلن كل من البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني، والبنك المركزي العراقي، ومنصة "بني" (نظام الدفع الذي تشهقه المؤسسة الإقليمية لمفوضية وتسوية المدفوعات العربية، المملوكة من قبل صندوق النقد العربي) عن مبادرة عربية مشتركة لإطلاق خدمة دفع رواتب المتقاعدين المقيمين في الدول العربية باستخدام منصة "بني".

تشمل المرحلة الأولى جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، حيث سيتمكن الخدمة الجديدة المتقاعدين العراقيين من كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية من استلام رواتبهم الشهرية بسرعة أكبر وفعالية أعلى، من خلال فتح حساب بنكي لكل متقاعد عراقي يرغب في الاستفادة من هذه الخدمة في أي من البنوك المشاركة في المبادرة والتي أتمت متطلبات الجوهريّة الفنية للانضمام إلى منصة "بني".

سيتم البدء في عمليات تحويل الرواتب في نهاية كل شهر بمشاركة البنوك المنتسبة في كل من الأردن والعراق والأردنية والمصرية التي أتمت تفعيل الدينار الأردني والجنيه المصري في منصة "بني"، ويمكن للمتقاعدين متابعة الأخبار الصادرة عن البنوك المختلفة



بقيمة ٣٩٣ مليون جنيه..

«البنك الأهلي المصري» يوقع عقد تمويل لإحلال وتجديد قصر فندق وتر بالاس في الأقصر



وقع البنك الأهلي المصري، بداية الأسبوع الماضي، عقد تمويل استثماري طويل الأجل بقيمة ٣٩٣ مليون جنيه لصالح الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "إيجوت" وذلك في إطار مبادرة البنك المركزي المصري التي تستهدف تمويل عمليات إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العامة وأسواق النقل السياحي من أجل إعادة الطابع الأثري المميز إلى قصر فندق وتر بالاس بالأقصر.

وقد صرح يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن التمويل يأتي في إطار دعم البنك المستمر لقطاع السياحة في مصر والذي يعد واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية ومصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، كما يتيح العائد من فرص العمل وهو ما يشجع البنك الأهلي المصري على دعم هذا القطاع ويشكل دافعاً وامتيازاً ما تقدمه الدولة والبنك المركزي لذلك القطاع من مبادرات تهدف إلى استعادة قوة النشاط السياحي وتطوير المنشآت السياحية ورفع مستوى جاهزيتها لاستقبال الوفود السياحية، الأمر الذي يتناهى البنك في منح تلك التسهيلات الائتمانية للقطاعات ذات الطبيعة الخاصة بما يخدم الاقتصاد القومي.

كما أشاد شريف بنداري رئيس الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "إيجوت" بـ "يدور البنك الأهلي البارز والتعاون المستمر في توفير التمويل للشركات بهدف إحلال وتجديد الفنادق في مصر" ويخدم وتحقيق استراتيجية القطاع السياحي في مصر وأكد على أن التسهيلات المنوطة من البنك الأهلي المصري تعد دليلاً واضعاً على التوجه القوي نحو دعم النشاط السياحي والعمل على مساندة مواجهة كافة التحديات على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، موجهاً الشكر للبنك الأهلي المصري على دوره الفعال في إتمام عقد التمويل بنجاح ووفقاً ومتطلبات المشروع.

وفي السياق نفسه أوضح شريف رياض الرئيس التنفيذي للاتتمان المصرفي للشركات والغروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن قيمة التمويل تبلغ نحو ٣٩٣ مليون جـم بنسبة مساهمة قدرها ٧٥٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية البالغة نحو ٥٢٤ مليون جـم بفترة تمويل ١٢ عام شاملة فترة السحب والسماح وأن التمويل يستهدف عملية إحلال وتجديد قصر فندق وتر بالاس بالأقصر حيث سيتم إعادة تطوير الفندق لوكالة أحدث النظم ومعايير الفنادق الخمس نجوم مع المحافظة على الطابع الأثري المعماري والتاريخي للقصر، وذلك ضمن خطة الدولة لتطوير كافة المنشآت التاريخية على مستوى الجمهورية باعتبارها أماكن جذب للسياح والذي بالتبعية سيؤدي إلى نمو تدفقات العملة الأجنبية وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

جدير بالذكر أنه تم إنشاء الفندق عام ١٨٨٦ وتم افتتاحه لأول مرة عام ١٩٠٣، حيث يعد للفندق دوراً مهماً في تاريخ مصر، فقد شهدت جدران الفندق العديد من الأحداث التاريخية، فهو الفندق كان شاهداً على بداية أحداث اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون، وعلى سلم الفندق أعلن هوارز كارتر اكتشاف مقبرة عام ١٩٢٢، إضافة إلى إقامة رؤساء ومكول العالم فيه أثناء احتفالات افتتاح قناة السويس.

محافظ البنك المركزي المصري "البنك المركزي المصري يحرص دائماً على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، حيث تمثل المبادرة الجديدة خطوة رائدة في هذا الاتجاه، من خلال تقديم حلول دفع عربية حديثة تتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية، وجودة وكفاءة الخدمات المالية الإقليمية بين الدول العربية".

وأكّد حسن عبدالله إن الاتفاقية تأتي أهميتها بمدى إمكانية تطبيقها على جوانب أخرى مثل التجارة البيئية وتحويل الدفعات على حيا بين الأطراف، وبما بلا شك سيدعم استقرار الجنيه على المدى المتوسط والطويل.

فيما قال مصطفى عالي محيف محافظ البنك المركزي العراقي: "نحرص دائماً على توفير أفضل الخدمات المالية للمواطنين إذا نحن سعداء بالانطلاق بهذه المبادرة لما ستقدمه من خدمات وحلول دفع مالية متميزة للمتقاعدين العراقيين المقيمين في الدول الشقيقة الأردن ومصر عند استلام مستحقاتهم الشهرية مباشرة عبر الحسابات المصرفية بتكلفة معتدلة وبطريقة سريعة".

كما تأتي المبادرة في إطار جهودنا المستمرة لتوظيف التكنولوجيا المالية، وهدف القطاع المصرفي بأفضل الحلول الحديثة والأمنة في قطاع الدفعات والشمول المالي.

«رئيس المصرف المتحد» :

حلول المصرف المتحد التمويلية لـ SMEs تضمن إدارة جيدة للسيولة وتقليل مخاطر



القاضي: الوضع الاقتصادي يفرض ابتكار آليات تمويلية تتسم بمرونة ومواكبة الثورة الرقمية

هذا وقد وجه البنك المركزي كافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي بما فيها البنوك الأجنبية للضاركة في المشروعات التمويلية المستدامة التي تهدف إلى تأهيل الشباب ودعم طاقاتهم. كما دعاهم إلى تخصيص نسب جيدة من محافظ التمولات الائتمانية لخدمة قطاع المشروعات الصغيرة والتنمية ومتاهية لخدمة مناطق جغرافية نائية مثل محافظات الصعيد بالوجه القبلي. فضلاً عن دعم أنشطة الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات لإحداث التطور المرجو نحو التحول الرقمي ضمن منظومة الشمول المالي.

يقدم المصرف المتحد حزمة من الحلول التي تعمل على تنظيم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة. فضلاً عن ابتكار عدد من الحلول التمويلية الخضراء. وذلك من خلال هـ الياات بنكية وفتحها:

قال أشرف القاضي رئيس المصرف المتحد إن سهولة أداء الأعمال للاستثمار المباشر سواء المحلية أو الأجنبية هو البديل الأهم لجذب استثمارات جديدة والتقليل من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي. وذلك في كلمته التي القاها الأسبوع الماضي في مؤتمر الرؤساء التنفيذيين - النسخة الثامنة - تحت شعار "عام التحدي الكبير".

وكان أشرف القاضي قد شارك في الجلسة الثانية وسط كوكبة من رؤساء مجالس إدارات البنوك والرؤساء التنفيذيين حول القطاع المصرفي في مواجهة مهام جوهريّة بمشاركة طارق الخولي - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك SAIB وغادة البيلي - رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لبنك التنمية الصناعية IDB وعلاء فاروق - رئيس البنك الزراعي وعمرو البهي - الرئيس التنفيذي لبنك الشرق مصر وحسين رفاعي - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك قناة السويس. أدار الجلسة الدكتور سامر رشدي - الرئيس التنفيذي لشركة نابل كابتيلال القابضة للاستشارات المالية وامين عام الجمعية المصرية للاستثمار المباشر.

استهل القاضي كلمته بأن الوضع الاقتصادي العالمي الراهن يفرض على الشركات والمؤسسات المالية عدد تحديات أهمها ضرورة ابتكار واستحداث أدوات تمويلية مرنة وديكية تساعد المؤسسات على مواكبة التحديات وتنمية قدرتها على الاستمرار وفي تحقيق الأرباح في ظل أزمة الأزمات العالمية تنافسية كبيرة وثورة رقمية.

وأشار القاضي إلى أن أهمية التمويل المتاح وتوفره في ظل أزمة السيولة أصبح ضرورة حتمية لزيادة حجم الائتمان والتمويل المتاح وتوفر طرق مبتكرة أقل تكلفة للشركات والائتماني في الأسواق المالية. فضلاً عن إتاحة فرص أكبر للشركات أمام المؤسسات التجارية عبر التجارة الإلكترونية. كذلك إتاحة الفرصة للمؤسسات المالية والبنوك في تقوية كفاءتها اقتصادياً عن طريق زيادة حجم رؤوس أموالها مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة معاً.

المشتقات المالية Financial Derivatives

والتي تعد أحد التطبيقات الهامة والتي تقدمها المصارف لعملائها لضبط أسعار المنتجات والتحوط لتقلبات أسعار العملات والسلع.

وقد تبنى البنك المركزي المصري خطة تسمح للبنوك بعمل عقود مستقبلية فيما يتعلق بالمشتقات المالية بهدف إلى خدمة العملاء في تثبيت سعر العملات الأجنبية لمدة محددة مثل: شهر، ثلاثة أو حتى ستة نما يسهل عليهم عملية التسعير المتكامل التي تتأثر بسعر العملات الأجنبية.

فهذه القرارات تحمي المستثمرين من تقلبات أسعار العملات ومن الممكن عملها لتثبيت أسعار السلع والمدخلات المستخدمة في منتجات التصنيع مثل النحاس والقمح أو الذرة وغيرها من السلع.

وأكّد القاضي أن SWAPs أو Currency options أو Commodity options أو NDFs أسعارها أعلى من السعر الحالي لأنها تشتري بعلارة وتمنع العميل الخبار في نهاية الأدة أن استخدام السعر أقل عليه أو السعر الموجود في السوق إذا كان أقل ويطلق على هذا النوع الخبار المالية.

أضاف أن العقود الأجلة للجنيه في أن يتم شراء، دولار اليوم ويبيع مرة أخرى للبنك في المستقبل بعد ٣ أو ٦ شهور أو حتى ستة بسعر أعلى على أمل أن يكون قد بدأ يتجه وتوافق دولار له لسيولة في حينه.

وأوضح القاضي أنه ربما يكون توفير العقود الأجلة للجنيه يكون لها تأثير غير مباشر على التضخم لأنه في حالة استخدامه يمكن العميل أو المصنع تدار على تثبيت سعر الصرف أو السلعة لمدة أطول وبالتالي لا يلجأ إلى المبالغة في التسعير لعدم قدرته على توقع الأسعار في المستقبل.

هذا وقد دارت مناقشات عديدة للجلسة حول مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونوعية الخدمات التي تقدمها البنوك من استثمارات مالية وفتحية وسوقية.

وأوضح أشرف القاضي أن القيادة السياسية والبنك المركزي المصري ووزارة المالية قاموا بوضع نحو ٢٠٠ مليار جنيه لدعم قطاع الشركات والمنشآت لخدمة متطلبات من الائتمان. كذلك زيادة الحد الإجمالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٢٥٪ من محافظ البنوك بدلا من نسبة ٢٠٪، وتخصيص ١٠٪ كحد أدنى من محافظ البنوك للشركات الصغيرة ذات عائد مرتفع. تم مد المهلة إلى ديسمبر ٢٠٢٣ لتحقيق المستهدف.

خلال حوار مناسبا لإحداث التغييرات المستخدمة لختلف القطاعات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد القومي (القطاع الخدمي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي)، وخصوصاً بالتزامن مع الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الدولة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية ومن قبلها أزمة جائحة فيروس كورونا لتقليل الآثار السلبية على الاقتصاد المصري.



مستعرضا مساهمته في تمويل شركة «أومنة» لطاقة الرياح

البنك التجاري الدولي - مصر CIB يدعم جهود الدولة في التحول إلى الطاقة المتجددة

قام البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) - أكبر بنك قطاع خاص في مصر - بالمساهمة في تمويل شركة "أومنة" لطاقة الرياح، بهدف إطلاق مشروع لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات على سواحل منطقة البحر الأحمر. ويأتي ذلك في ضوء الدورة المساهمة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP٢٧)، ودعماً لاستراتيجية مصر فيما يخص التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتماشياً مع إطلاق الحكومة المصرية لبرنامج "الرياح بين موارد المياه والطاقة والغذاء" (NWE)، والذي من المتوقع أن يبدأ إنشائه في ديسمبر ٢٠٢٢، وأن يستمر لمدة ٣٠ شهراً.

ويصفته بـ "رأس المال العامل ووكيل الضمان المحلي وبنك الحساب المحلي، يعمل CIB متحالفاً مع اتحاد من المؤسسات الدولية، متضمناً بنك اليابان للتعاون الدولي (JIBC)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بالإضافة إلى بنك "ستاندرد تشارتد"، ومؤسسة سويفتومو ميتسوبي المصرفية"، و"بنك سويفتومو ميتسوبي روست"، كطرفين تحت غطاء شهور لتأمين الصادرات والاستثمارات (NEXI).

جدير بالذكر أن مزرعة الرياح التي سوف تولد طاقة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، والتي ستقوم بتطويرها شركة "أومنا ساور" الإماراتية بالشراكة مع "سويفتومو كوربوريشن"، ستعد واحدة من أكبر محطات توليد الطاقة المتجددة في مصر وأفريقيا، مما سوف يلعب دوراً بارزاً في تحقيق الهدف الأساسي لإطلاق هذا المشروع، وهو خدمة آلاف المصريين من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية في مصر.

بالإضافة إلى تسريع الحصول للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. إن حضور CIB الواسع في مجال الطاقة المتجددة، فضلاً عن مشاركته الحادة في هذا المشروع الجوهري، هي بمثابة برهان واضحاً على التزامه المستمر بالحفاظ على مكانته المرموقة بشأن التحرك نحو الاستدامة، وتأكيداً على سعيه الدائم إلى تعزيز تمويل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

تمويل المشروعات المسندة لها في قطاع البنية التحتية التكنولوجية والاتصالات في مصر

بنكا مصر والتجاري الدولي يوقعان عقد تمويل لجموعة «بنية» بـ ٦,٣٥ مليار جنيه



قام تحالف مصرفي مكون من بنك مصر والبنك التجاري الدولي بصفتهم الرئيسيين الأسبوع الأولين ومسؤولي التمويل بترتيب ومنح تمويل مشترك لصالح مجموعة "بنية" بقيمة ٦,٣٥ مليار جنيه مصري بغرض تمويل مشروعات مسندة لجموعة "بنية" في قطاع البنية التحتية التكنولوجية لقطاع الاتصالات في مصر.



في التوقيع على عقد التمويل المشترك يوم الأحد الموافق ٤ ديسمبر ٢٠٢٢، بحضور محمد الإبري رئيس مجلس إدارة بنك مصر ولغيف من قيادات بنك مصر والبنك التجاري الدولي وجموعة "بنية"، حيث قام كلا من عاكف الغزوي - نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، عمرو الجبالي - الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي بالبنك التجاري الدولي والمهندس أحمد مكي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لجموعة "بنية" بتوقيع عقد التمويل المشترك، وستهدف التمويل تنفيذ ودعم خطة الدولة الرقمية في مصر. وقد قام البنكان بالمشاركة في منح التمويل ودور بنكي الحساب مانصة بينهما، في حين اضطلع بنك مصر بدور وكيل التمويل، وقام البنك التجاري الدولي بكون وكيل الضمان.

ومن جانبه، أكد محمد الإبري - رئيس مجلس إدارة بنك مصر عقب التوقيع على أهمية دور الكوادر المدربة في إجراء الدراسات اللازمة لثل هذا المنح بكفاءة عالية وأشاد باحترافية فرق العمل المتخصصة من العاملين في القطاعات المعنية في بنكي مصر والتجاري الدولي في التسهيل على إجراءات التمويل المشترك حيث كان لهم دورا فعلا في إتمام هذا التمويل بنجاح وكفاءة في مختلف مراحلها، كما أشاد بالتعاون المثمر من جانب بنكي مصر والتجاري الدولي الذي أسفر عن إتمام التمويل بنجاح.

وأشار إلى إيمان بنك مصر الصادق بإمكانات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر الذي ازدهر بصورة واضحة على مدى السنوات القليلة الماضية، و دعم الاقتصاد المصري وانطلاقاً من حرص البنك لتنشيط ودعم الاقتصاد المصري، توافقت مع حرس الدولة للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية، وإلى حرص الدولة على دعمها كونه مؤسسة مصرفية رائدة على الدخول في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يعمل بنك مصر دائماً كحكز للتنمية الوطنية والاستراتيجية، لإيمانه بالاستدامة والتطوير المستمر.

فيما صرح عاكف الغزوي - نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر عقب التوقيع أن مساهمة بنك مصر في تمويل هذا المشروع تعد استكمالاً لدوره الرائد في دعم الاقتصاد المصري، ويؤمن البنكان بضرورة تضافر الجهود من أجل دعم خطط الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويحرص البنكان على القيام بدورها الحيوي في مساندة كافة الأنشطة التي تساهم في خلق حياة أفضل للمواطن المصري. كما يسعى البنكان إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومطورة، حيث يعمل البنكان على تعزيز تميز خدماتهما والحفاظ على المبادرات التي تهدف إلى التوسع في تمويل تلك المشروعات الحيوية، حيث يساهم بنك مصر بتدعيم خطط الإصلاح الاقتصادي خاصة في الموضوعات التي تحت صدارة اهتمامات الجهاز المصرفي مثل

حلول التمويل البتكرة والمختلفة التي تناسب احتياجات رجال الصناعة والمستثمرين وفق لشروط وقواعد البنك المركزي المصري. حزمة الخدمات الرقمية مثل: الخدمات الرقمية للشركات والتي تمنح مميزات كبيرة للشركات منها: إجراء كافة التحويلات الداخلية - إصدار طلبات ضمان - سداد كامل للمدفوعات الحكومية من التزامات ضرائب وأعباءات وجمارك فتح الاعتمادات المستندية وإدارة السيولة Cash Management. فضلاً عن الأطلاع على كافة حسابات الشركات.

حلول تمويلية متخصصة لتمويل التماهي الصغر السريع من خلال محفظة UB الرقمية وإمكانية السداد عبرها. وذلك بهدف تنمية سلاسل القيمة الأمر الذي يساهم في القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية منها: البطالة والجريمة والفساد.. الخ. فضلاً عن دورها الفعال في دعم الاقتصاد الموازي بالرسمي وتحسين حياة المواطن وتغيير ثقافة الاستهلاك نحو الطاقة النظيفة.

مجموعة من خدمات الدعم الفني منها: إدارة الأعمال المصرفية البتكرة الرقمية لخدمة أغراض التنمية الشاملة ولتسليما المشروعات المتناهية الصغر وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

دعم الابتكارات والمفوق المصرية الشابة في المجال المصرفي وغير المصرفي خاصة التي تعمل على وضع حلول للمشاكل الاقتصادية وتعظيم الإنتاج المحلي في قطاعات هامة من الأنشطة الاقتصادية مما يساهم في زيادة حجم الصادرات المصرية وذلك من خلال مبادرة رواد النيل وأيضا دعم زيادة الأعمال والشركات الناشئة.

والتى تعد أحد التطبيقات الهامة والتي تقدمها المصارف لعملائها لضبط أسعار المنتجات والتحوط لتقلبات أسعار العملات والسلع.

وقد تبنى البنك المركزي المصري خطة تسمح للبنوك بعمل عقود مستقبلية فيما يتعلق بالمشتقات المالية بهدف إلى خدمة العملاء في تثبيت سعر العملات الأجنبية لمدة محددة مثل: شهر، ثلاثة أو حتى ستة نما يسهل عليهم عملية التسعير المتكامل التي تتأثر بسعر العملات الأجنبية.

فهذه القرارات تحمي المستثمرين من تقلبات أسعار العملات ومن الممكن عملها لتثبيت أسعار السلع والمدخلات المستخدمة في منتجات التصنيع مثل النحاس والقمح أو الذرة وغيرها من السلع.

وأكّد القاضي أن SWAPs أو Currency options أو Commodity options أو NDFs أسعارها أعلى من السعر الحالي لأنها تشتري بعلارة وتمنع العميل الخبار في نهاية الأدة أن استخدام السعر أقل عليه أو السعر الموجود في السوق إذا كان أقل ويطلق على هذا النوع الخبار المالية.

أضاف أن العقود الأجلة للجنيه في أن يتم شراء، دولار اليوم ويبيع مرة أخرى للبنك في المستقبل بعد ٣ أو ٦ شهور أو حتى ستة بسعر أعلى على أمل أن يكون قد بدأ يتجه وتوافق دولار له لسيولة في حينه.

وأوضح القاضي أنه ربما يكون توفير العقود الأجلة للجنيه يكون لها تأثير غير مباشر على التضخم لأنه في حالة استخدامه يمكن العميل أو المصنع تدار على تثبيت سعر الصرف أو السلعة لمدة أطول وبالتالي لا يلجأ إلى المبالغة في التسعير لعدم قدرته على توقع الأسعار في المستقبل.

هذا وقد دارت مناقشات عديدة للجلسة حول مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونوعية الخدمات التي تقدمها البنوك من استثمارات مالية وفتحية وسوقية.

وأوضح أشرف القاضي أن القيادة السياسية والبنك المركزي المصري ووزارة المالية قاموا بوضع نحو ٢٠٠ مليار جنيه لدعم قطاع الشركات والمنشآت لخدمة متطلبات من الائتمان. كذلك زيادة الحد الإجمالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٢٥٪ من محافظ البنوك بدلا من نسبة ٢٠٪، وتخصيص ١٠٪ كحد أدنى من محافظ البنوك للشركات الصغيرة ذات عائد مرتفع. تم مد المهلة إلى ديسمبر ٢٠٢٣ لتحقيق المستهدف.

خلال حوار مناسبا لإحداث التغييرات المستخدمة لختلف القطاعات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد القومي (القطاع الخدمي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي)، وخصوصاً بالتزامن مع الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الدولة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية ومن قبلها أزمة جائحة فيروس كورونا لتقليل الآثار السلبية على الاقتصاد المصري.

خلال كلمته بالـ «يورومني»

وزير المالية : نسعي لجذب شرائح جديدة من المستثمرين عبر سندات «ساموراي» و«باندا» خضراء

التدابير السلبية لجائحة كورونا مع الحرب بأوروبا، والتي تأثرت بها أيضا اقتصادات العالم الكبرى. وأشار إلى أن الحكومة المصرية استطاعت خفض العجز العنلي الموازنة العامة للدولة إلى ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق أفضل أولي بنسبة ١٠,٣٪ خلال العام المالي الماضي المنتهي في شهر يونيو ٢٠٢٢، كما تمكنتا من خفض الدين إلى ٨٧,٢٪ نزولا من ١٠٣٪ عام ٢٠١٦، الأمر الذي يوضع أهمية الإجراءات الاستباقية التي انتهجتها الحكومة في التعامل مع الأثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية.

وأشار وزير المالية أن الدولة لم تغفل دورها في بسط مظلة الحماية الاجتماعية والتي توسعت بمعدل نمو سنوي وصل إلى ٣٣,٩٪ في الإنفاق على رعاية ودعم الفئات الأكثر احتياجا والأولي بالرعاية؛ لتخفيف حدة الأعباء الشخصية على المواطنين، موضحاً أن حزمة الاستثمارات المصرفية بات أكثر قدرة على "التعافي الأخضر" رغم قسوة التحديات العالمية حيث اكتسب قدراً من الصلابة يمكنه من التعامل الإيجابي المرن مع الأزمات الدولية، على نحو يدفع الحكومة للاستمرار في إجراء الإصلاحات الهيكلية بإرادة سياسية قوية، ولتوفير الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلي.

ولفت معيط إلى أن مصر تستهدف الأزد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في المشروعات الخضراء، بما فيها الهيدروجين الخضراء من خلال العمل الجاد على تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من قيادة قاطرة النمو الاقتصادي المستدام والتغني بالوظائف، من أجل توفير مليون فرصة عمل سنوياً.



معيط : الاقتصاد المصري يمتلك القدرة على احتواء الصدمات الداخلية والخارجية والتعامل بمرونة مع تداعياتها

أنه يتم ذلك، من خلال التوجه إلى إصدار سندات مستدامة ورتقاء واجتماعية، والسندات «ساموراي خضراء» باليابان و«باندا خضراء» بالصين؛ بما يساهم في جذب شرائح جديدة من المستثمرين.

وقال الوزير، إن مصر تتطلع بقوة نحو التعافي الأخضر، بغاقي لجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، تركز على بنية تحتية قوية ومتطورة وقادرة على استيعاب المزيد من الأنشطة الإنتاجية؛ مستهدفة قطاع مسارات تنموي واعد يساهم على تجاوز حدة الخاطر الاقتصادية العالمية، التي تتشابك فيها تداعيات جائحة

بعد أعوام من الانقطاع عاد المؤتمر العالمي "يورومني" مرة أخرى للقاهرة تحت عنوان رئيسي هو "الاستثمار في المرونة الاقتصادية والاستدامة"، وذلك بمشاركة عدد من أهم الشخصيات المؤثرة في الحكومة المصرية، وقطاع البنوك والقطاع المالي وعدد من أهم المبكرين في عالم المال، لإجابة على عدد من المسائل المطروحة على الساحة الاقتصادية ومناقشة كيفية عبور مصر لأزماتها الاقتصادية وتحقيق التطور والأزهار.

وفي كلمته أمام افتتاح فعاليات الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر يورومني مصر، والذي انعقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قال وزير المالية الدكتور محمد معيط، إن مصر تستهدف الوصول بحجم صادرات الغاز الطبيعي إلى مليار دولار شهرياً خلال العام المقبل، موضحاً أن القيمة الحالية لصادرات الغاز تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار شهرياً.

وأوضح معيط، أن مصر تستهدف أن تصل بحجم الصادرات الإجمالية إلى ١٠٠ مليار دولار، موضحاً أن حجم الصادرات بـ ٢٠٢٢ بلغ ٢٢ مليار دولار، فيما كان قد سجل ٢٥ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠٢١، مؤكداً أن الاقتصاد المصري يمتلك القدرة على احتواء الصدمات الخارجية، والتعامل بمرونة مع تداعياتها وذلك بسبب التنفد التفتن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، والعمل الجاد على تحقيق الانتماء المالي، واستدامة النمو في مختلف القطاعات، واتخاذ سياسات مالية مرنة تركز على إحدى مساراتها، على تنوع مصادر التمويل، وخفض تكلفته، والتوسع في اليات التمويل المبكر، مضيقاً

وزراء التخطيط والبيئة والتنمية المحلية يوقعون عقد المرحلة الرابعة من مشروعات البنية منظومة المخلفات بصر



وقعت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، وباسميين فؤاد وزيرة البيئة، وهشام أمته وزير التنمية المحلية على عقد تنفيذ المرحلة الرابعة من البنية الأساسية لمنظومة المخلفات الصلبة بالمحافظات بتكلفة قدرها مليار جنيه وذلك بقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ويضمن العقد الذي تم توقيعه تنفيذ ٩ مدافن صحية أمته منها ٢ مدفن بمحافظة مطروح بمنظمة العلمين وسبويه ومدفن بمنطقة الشيخ زويد بشمال الصعيد و٣ مدافن بمحافظة البحر الأحمر بمنطقة القليوبية و٢ مدفن بمحافظة الغربية و٢ مدفن بمنطقة رأس سدر جنوب سيناء وبعده ٢ مدفن بمحافظة سوهاج بمدني سوهاج وجيهة، كما يتضمن العقد إزالة ورفع التراكمات التاريخية للمخلفات بكمية قدرها ٢.١ مليون طن بجميع المحافظات.

وعقب توقيع العقد، استعرض وزراء التخطيط والبيئة والتنمية المحلية الموقف التنفيذي للأعمال السابقة والتقدم بها، حيث يخص بمناطق المخلفات الصلبة والمخلفات المتوسطة والمتخمة الوسطة الثانية والتربة والمواد الصلبة الأخرى، حيث تجاوزت نسبة التنفيذ بتلك الأقاليم ٧٥٪، والتي شملت رفع المخلفات من التراكمات عن ٤٢ موقع وتوريد محطات وسيطة متحركة وعددها ٨٧ محطة وإنشاء محطات وسيطة ثابتة وعددها ١٨ محطة.

ومن جانبها، أكدت هالة السعيد، ووزيرة التخطيط

والتنمية الاقتصادية، أن منظومة إدارة المخلفات الصلبة هي إحدى أهم الآليات لتحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالبيئة في إطار الأهداف الأربعة وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأشارت الوزيرة، إلى أن المنظومة تسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية، مؤكدا حرص وزارة التخطيط لدعم المنظومة والعمل مع الوزارات الشريكة لتنفيذها بأعلى جودة.

وأضافت السعيد، أن المنظومة الجديدة توفر مصاريف للمناطق النشطة من خلال تكنولوجيا التدوير التي تهدف لتوليد الطاقة، فضلا عن توفير فرص عمل جديدة لقطاع كبير من الشباب.

ومن جانبه، أشار هشام أمته إلى حرص وزارة التنمية المحلية على دفع خطة تنفيذ المشروعات وتذليل أي تحديات في هذا الشأن تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية حول رفع كفاءة المنظومة والتغلب على مشاكل تراكم المخلفات والتخلص الآمن منها ووقف التدهور البيئي.

وأكد وزير التنمية المحلية، أن الحكومة تتسابق الزمن للإسراع في تنفيذ الخطة التنفيذية لمنظومة المخلفات الصلبة، والتي تشمل إجراءات تغيير كثير في مستوى النظافة بالشوارع المصرية بحق رضا المواطنين والتغلب على كافة المشاكل والتحديات الخاصة بإدارة المتكامل للمخلفات.

بعد موافقة البورصة على قيدها

قيد شركة بورسعيد لتداول الحاويات يحرك المياة الرائدة في سوق الطرقات



قررت لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة، بجلستها المنعقدة الإثنين الموافق ٢٠٢٢/١٢/١٥ الموافقة على قيد اسم شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع قيدا مؤقتا برأس مال مسدود قدره ١٦٤.١٢٢.١٠٥ جنيه مصري موزع على ٤٢١ سهم بقيمة اسمية قدرها ٥ جنيه مصري للسهم الواحد.

ياتي ذلك طبقا للمادة (٨) مكرر و(٦) و(٧) و(١٨) من قواعد قيد ونشاط الأوراق المالية قبل القابضة للاستثمارات المالية، إن شركة بورسعيد لتداول الحاويات من شركات قواعيد القيد وإتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة وفقا للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للورصة لتنفيذ الطرح على تلك الأسهم خلال خمسة أشهر من تاريخ القيد المؤقت.

وأوضح قرار اللجنة، أنه في جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ القيد المؤقت، بدءا من التاريخ على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد المؤقت كان له يكن في حالة عدم قيام الشركة بتنفيذ طرحتها واستيفاء شروط ومتطلبات القيد خلال ستة أشهر من تاريخ القيد، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي قدرتها بناء على البررات والخطة الزمنية التي تقدمها الشركة.

وتقرر من الشركة طوال فترة القيد المؤقت بالالتزام بالتصريح عليها بالبيانات من (أ) إلى (ع) من المادة (٤٨) من قواعد القيد، على أن تدرج أسهم الشركة على قاعدة بيانات البورصة اعتبارا من يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١٢/٧ (أي بعد استكمال فترة نشر طلب القيد البالغة عشرة أيام عمل، علما بأن فترة انتهاء الإعلان يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/١٢/٦ تنفيذا للبيانات (٢) من المادة (٦) من الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد الأوراق المالية في شأن الأوراق المالية وأن يتم تسكين الشركة بقطاع «خدمات النقل والشحن» وتصنيفها ضمن الأسهم «Ticker» للشركة وهو POCO.CA.

ويرى عدد من الخبراء ومحللي أسواق المال، أن قيد شركة بورسعيد لتداول الحاويات في

البورصة المصرية سيكون له تأثير إيجابي على السوق، خاصة أن جميع شركات تداول الحاويات تمثل قيمة مضافة للبورصة وعليها مستثمرين سلب سواء كان طرحا للأفراد أو مستثمرين إقليمي، لافتين إلى أن الإقبال على الطرح بالبورصة يشير إلى ثقة الشركات فيها على المدى القريب، ويصدر صورة إيجابية للمستثمرين سواء داخل السوق أو خارجها.

قال محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة بورسعيد لتداول الحاويات، إن شركة بورسعيد لتداول الحاويات من شركات الخدمات الملاحية الكبيرة وتقييمها سيكون بحجم ضخم، والتي من الممكن أن يكون فيها فرصة جيدة عند طرح جزء منها في البورصة، موضعا أن فيها خطوة في سبيل طرح حصة منها خلال الفترة المقبلة.

وأضاف ماهر، أن طرح الشركة سيكون له تأثير جيد على السوق، حيث في إضافة في قطاع مهم جدا، ويحجم كبير جانب للمستثمرين في المنطقة، مضيفا أن البورصة تشهد حالة من الارتفاع ومتعشقة لأي بضاعة جديدة، والوقت الحالي مناسب لأي طرح لكن نجاحه يتوقف على التسعير والحصة التي ستطرح.

وأوضح أن الوقت المناسب لاستقبال الشركات الحكومية، في ظل وجود طلب دائم بالسوق، والتي لا تضم بضائع كبيرة، «عدد الشركات المقيدة تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٢٠ شركة، فيما تحتاج السوق إلى ١٠ أضعاف هذه الأسهم».

فيما قال عوني عبدالعزيز، رئيس شعبة الأوراق المالية في الاتحاد العام للتجارة، إن جميع شركات تداول الحاويات تمثل قيمة مضافة للبورصة، وعليها طلب سواء كان بالطرحة للأفراد أو مستثمرين إقليمي، منطما حدث في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات وميناء لتداول الحاويات، واستحوذ الصندوق الاستثماري السعودي وصندوق أبو ظبي السيادي على حصة فيها، مما أدى إلى ارتفاع قيمتها بنسبة ٧٠٪ في الأسابيع القليلة الماضية.

شيماء هريسي

يقاف العملاء بدل الأكواد.. أبرز تعديلات الرقابة المالية لمخافة قواعد التداول

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل القرار رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٨ بالإجراءات الاحترازية التي تنظم كيفية التعامل مع العملاء محل التحقيقات في مخالفة القواعد المنظمة للتداول بالبورصة، والتي تؤكد على لشفافة الهيئة في تدرج الإجراءات الرقابية في معالجة المخالفات وفق كل حالة على حدة.

ويجسب بيان من الهيئة، تضمن القرار تطوير الإجراءات الاحترازية بشأن العملاء المخالفين للقواعد المنظمة للتداول بالبورصة المصرية الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وغيرها من القرارات ذات الصلة وذلك بإضافة إمكانية إيقاف العملاء التي تجري الهيئة فحص وتحقيق لتعاملاتهم من شروء الأوراق المالية في البورصة المصرية بالأنشء وأو الأليات المتخصصة (الشراء بالأمشء - التداول في ذات الجلسة - اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع - التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية - التعامل

تقضايا

البرلمان يقر نهائيا مشروع قانون التلقيب عن البترول بالصحراء الغربية

وافق مجلس النواب برئاسة حنفي جبال، بصورة نهائية على مشروع قانون بالترخيص لوزير البترول والشؤون المعدنية في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة إنديستري ناغفا دي، في البحث عن البترول واستغلاله في منطقة شرق بئر النص بالصحراء الغربية.

ونص مشروع القانون في مادته الأولى على أن يرخص لوزير البترول والشؤون المعدنية في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة إنديستري ناغفا دي، في منطقة شرق بئر النص بالصحراء الغربية، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المرافقة والخريطة الملحقة بها.

مصر والاتحاد الأوروبي .. خطوات متواصلة لتوسيع آفاق التعاون التجاري والاقتصادي



مشروع مشترك مع الاتحاد الأوروبي لتوصيل الغاز الطبيعي ل 2,3 مليون وحدة سكنية في 20 محافظة

أعلن المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية أن نحو ٨٠٪ من الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز الطبيعي إليها على مدار ٤٢ عاما مضت قد تحقق خلال السنوات الثماني الأخيرة وحدها بواقع نحو ٨٢٢ مليون وحدة سكنية من أكثر من ١٤ مليون وحدة سكنية مستفيدة بالغاز الطبيعي على مستوى الجمهورية حتى الآن، لافتا إلى أن هذا التطور في معدلات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل يخدم أكثر من ٦٠ مليون مواطن بتلك الوحدات ويوفر نحو ٢٥٠ مليون أسطوانة بوتاجاز سنويا.

جاء ذلك خلال كلمة الوزير أمام اللقاء الذي أقيم بحضور قيادات قطاع البترول وسفيري الاتحاد الأوروبي وفرنسا بالقاهرة في ختام المشروع المشترك الذي يموله الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ٢.٣ مليون وحدة سكنية في ٢٠ محافظة بالتعاون مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية التي جاني دعم مشروعات التحول الرقمي بالشركة لتطبيق منظومة ERP. ودعم هيئة سوق الغاز وإنشاء الجهاز التنظيمي للسوق.

وأشار الوزير إلى أن هذا المشروع يأتي في إطار التعاون المتنامي والتمدد بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث عملت وزارة البترول والثروة المعدنية على إقامة شراكات متنوعة دعما لاستراتيجيتها في تعظيم الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الذي أصبح المورد الأساسي في قطاع الطاقة في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي وإزالة الكربون والعمل المناخي وتنوع مزيج الطاقة في مصر.

وأن المشروع على التتبع والمتمدد بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث عملت وزارة البترول والثروة المعدنية على إقامة شراكات متنوعة دعما لاستراتيجيتها في تعظيم الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الذي أصبح المورد الأساسي في قطاع الطاقة في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي وإزالة الكربون والعمل المناخي وتنوع مزيج الطاقة في مصر.

وأن المشروع على التتبع والمتمدد بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث عملت وزارة البترول والثروة المعدنية على إقامة شراكات متنوعة دعما لاستراتيجيتها في تعظيم الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الذي أصبح المورد الأساسي في قطاع الطاقة في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي وإزالة الكربون والعمل المناخي وتنوع مزيج الطاقة في مصر.

وأن المشروع على التتبع والمتمدد بين مصر والاتحاد الأوروبي، حيث عملت وزارة البترول والثروة المعدنية على إقامة شراكات متنوعة دعما لاستراتيجيتها في تعظيم الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الذي أصبح المورد الأساسي في قطاع الطاقة في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي وإزالة الكربون والعمل المناخي وتنوع مزيج الطاقة في مصر.

مكونات هي توسعة شبكة توزيع الغاز الطبيعي وتوصيله إلى المنازل ، والدعم المالي للموجة للأسر الأكثر احتياجا لسداد رسوم التوصيل بدون تحمل أي اعباء ، وتعزيز المؤسسة الذي يشتمل على تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات ERP في الشركة القابضة للغازات الطبيعية تماشيا مع المساعدة الفنية لدعم هيئة سوق الغاز الطبيعي وإنشاء جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز ، وقد تم عام ٢٠١٩ إقرار زيادة عدد الأسر المستفيدة من المشروع في ١٦ مليون أسرة في ١١ محافظة إلى ٢٢ مليون أسرة في ٢٠ محافظة.

تعاون في التعليم الفني
من ناحية أخرى ، اختتم برنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني - المرحلة الثانية TVET Egypt - فعاليات عمله بالمرحلة ، تحت رعاية وزارة التعاون الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي في مصر، وذلك بعد تسع سنوات من الجهود والتألق المثمرة، ويتمول بمبلغ ١٧٧ مليون يورو.

والبرنامج هو نتاج تعاون مشترك بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة السياحة والآثار.

وأثبت البرنامج وجوده كمشروع تنموي رئيسي يساهم في تحسين قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، نظرا للأهمية الاقتصادية لهذا القطاع والهدف الرئيسي للبرنامج هو تخفيف وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمئات الأولى البراعية في مختلف المحافظات من خلال خصخصة القطاع التعليمي في مجالات التدريب والتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط - وزيرة التعاون الدولي، إن البرنامج هو انعكاس للتعاون بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي المستمر منذ سنوات بنجاح ملحوظ على جميع المستويات.

من جانبه، قال السفير كريستيان بيرجر رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، إن التعليم الفني والتدريب المهني قطاع استراتيجي وملئ بالتحديات والصعوبات، فهو يطبعه يجمع العديد من الجهات المعنية مع التزام قوي من الحكومة والاتحاد والقطاع الخاص لجعل النظام أفضل تجهيزا للاستجابة لاحتياجات السوق وتطلعات الشباب.

وأكد الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني أن هذا البرنامج كان منهجه من إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني صفة عامة وإلى المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للشركات المصرية في الأسواق المحلية والعالمية ودعم صناعة وتفيد سياسة قومية للتعليم الفني والتدريب المهني وذلك من خلال إنشاء شبكة من الشراكات القطاعية والمحلية لخدمة قطاعات الصناعة والسياحة والبناء والتشييد فضلا عن تحسين نوعية التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة التنافسية وتوفير فرص توظيف حقيقية للشباب وتحسين صورة التعليم الفني والتدريب المهني لدى المجتمع المصري، جاء ذلك في كلمة سيادته التي القاها نيابة عنه الدكتور محمد موسى عمارة رئيس الإدارة المركزية لمدارس التعليم الفني.

سولي إبراهيم

مشروع تطوير ميدان محطة مصر نموذجاً

الدولة تعارب «الأسواق العشوائية» وتحولها إلي «حضارية متكاملة»



التخطيط : 44 مليار جنيه لتطوير 1105 سوقا عشوائيا تشمل 306,3 ألف وحدة

محل العشوائيات، انتشار اباة الجائلن، الزحام البروي وتردي حال المباني المطة عليه، وهو ما يمثل نقلة نوعية وحضارية للمنطقة بالكامل سيظهر بها المواطن السكندري برقع كافة الخدمات المقدمة، وتحسين بيئة العمل والمعيشة والتجارة، فضلا عن وضع منظومة أمنية متكاملة وإحباط على النسق التاريخي للميدان.

وأوضح «جمع» أن عملية التطوير والتي تعيد الصورة الأوربية في كامل ريفها للميدان، مع إضافة لملاح حقوق الدولة، مستهددا أن ذلك سيساعد على المحافظة والمواطن بمشهد حضاري لائق للمصروف على الخدمة وزيادة الموار.

وأكد أن افتتاح مشروع ميدان محطة مصر بمحافظة الإسكندرية لسوق حضاري متكامل، يمثل إحدى النماذج الهامة للقضاء على الأسواق العشوائية والتي تفتقر إلى تخطيط ومنهجية واضحة ومتكاملة للمحافظة على التراث الحضاري وحمايته وتطويره، فضلا عن تعظيم موارد المحافظة وزيادة استثماراتها بما يعود بالنفع على الدولة والمواطن بتحويل الميدان إلى منطقة سياحية واقتصادية واستثمارية أمته ذات عائد استثماري، ومن المقرر أن يتبعه بروتوكولات البدء في تنفيذ مشروعات تطوير ميدان المشية ومحلة الرمل، في إطار رؤية المحافظة لتطوير الميادين والمخطط الاستراتيجي المعالج للقضاء على الأسواق العشوائية بتوفير بدائل حضارية للباة الجائلن مراعاة لظروفهم المعيشية بتسكينهم في باكات حضارية، بالإضافة إلى تطوير الحدائق ورصف الميادين بالكامل، وإنشاء ٤٤ مواقف نظيفة وحديثة لسيارات «الأجرة» والأوتوبسات، بمسارات دائرية كاملة لحل أزمة المرور، وإنشاء غرفة تحكم لرقابة الميدان بأحدث الكاميرات البانورامية لرصد الميدان بالكامل.

وتصميم مركبة ذات شكل حضاري موحدة داخل كل محافظة لاستخدامها في ترويج هذه البضائع.

وخاصت العديد من المحافظات تجار متنوعة في القضاء على الأسواق العشوائية، وحفاظة العيزة، والتي شهدت خطوات جادة منذ أكثر من ثماني سنوات في ملف تطوير الأسواق العشوائية واستبدالها بسواق أخرى حضارية، والذي يعد أحد أهم المشاريع القومية التي يشرف على تنفيذها صندوق تطوير العشوائيات، في إطار خطة الدولة لتطوير المناطق العشوائية وغير الخطة أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعكف المحافظة على التوسع في إقامة الأسواق الحضارية للباة لفضل على ظاهرة الأسواق العشوائية وتوفير خدمات لائق للمواطن، لا تحدد من إعاقات واحتقاقات وتشرية للصوره الحضارية الجيدة.

وسعت المحافظة تحت إشراف اللواء أحمد راشد محافظ الجيزة، للقضاء على العشوائية في الجيزة، من خلال شن عددة حملات لإزالة الأسواق غير الحضارية ووضع بدائل لها في باكات ومولات ببعض الأماكن التي قامت المحلة لتطوير البضائع العشوائية منها لاعد عرقلة الخدمات والأنشطة والحماية الدية والخدمات البيئية (شركات التجميل) وجود منظومة رقابية توعوية، بهذه الأسواق، كما شملت تحديد سعر مناسب للمستهجرين لتلك الباقات بدخل لرجال الأعمال يمكن استخدامه في توفير خدمات المواطنين، ومراعاة اشتراطات الحماية المدنية.

ومن بين إنجازات المحافظة في هذا الإطار ، إزالة أسواقه الذي العشوائية وتوفير محلات بدية للمواطن، حيث نفذت المحافظة حملات مكثرة لإزالة الإشغالات والتعديات والفروشات والباكات الملقاة بالخالفه بسوقية الذي العشوائية شارع السعدان بجوار مرقان ناهيا بحي الدقي، وذلك بالتعاون مع قطاع أمن الجيزة وشركة المرافق، بموجب تقرير صادر عن اللجنة المدنية التي افاد بوجود خورقة راهمة على المرفقة، لعدم توافر اشتراطات الأمن والسلامة بالباكات، نظرا لوقع السوقية حفاظ على السلامة العامة.

وقفي وقت سابق ، أعلن اللواء أحمد راشد محافظ الجيزة، موافقة الاتحاد مسطحي مدبولي رئيس مجلس الوزراء ، على تخصيص ٣٢٠٠ قطعه أرض لصالح الزراعي بإجمالي مساحة بلغت ١٥٩ فدان و ٢٩٧ ٢م باحيا، العالية والهرم ويولاق الدكتور لإقامة مشروعات اللوافظ واستكمال الدعم الكبير الذي تشهده المنظومة التعليمية في إطار جهود الدولة لارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية وتوفير مناخ ملائم لتوصيل الطلاب الجيد للطلاب.

سولي إبراهيم

التعاون مع الأمريكيتن وأوروبا، إلى أن الجهود المشتركة بين شركاء التنمية والجهات الوطنية المعنية في مشروع توصيل الغاز للمنازل نتج عنها ربط ٢.٣ مليون أسرة بشبكات الغاز، وحصول ٤٠٠ ألف أسرة على دعم مالي لتعزيز قدرتها على الاستفادة من شبكة الغاز الطبيعي.

وأعرب السفير كريستيان بيرجر رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة عن سعائته بالاشراكة في هذا الحدث مع وزير البترول والشؤون المعدنية الذي يعد صديقا مقربا وشريكا للاتحاد الأوروبي وذلك عقب مؤتمر المناخ الذي تم خلاله تقديم مشروعات متميزة.

وأضاف أن مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل مثال على التعاون المتميز مع قطاع البترول والوكالة الفرنسية للتنمية، فقد قدم حلولاً للمساعدة على توفير الطاقة للمستهلكين وتحقيق إنجازات مهمة من خلاله في مقدمتها توصيل الغاز لأكثر من ٢ مليون منزل بالإضافة إلى تقديم دعم فني كبير لمشروع تطبيق نظام ERP في الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي إيجاس ، وكذلك الإصلاح المنويسي بقطاع الغاز تحت مظلة وزارة البترول والثروة المعدنية حيث قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لإنشاء جهاز تنظيمي لسوق الغاز المصري منذ عام ٢٠١٧ ومازال الاتحاد يدعم الدور المستقبلي المهم لهذا الكيان.

وذكر كريستيان بيرجر «حققتا إنجازات ملموسة هذا العام مع وزارة البترول والثروة المعدنية في إطار التعاون المشترك، حيث تم توقيع مذكرة تفاهة الثلاثية في يونيو الماضي بين مصر والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية الفرنسية إقليمي في مجال الغاز الطبيعي تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط وذلك لنقل وتجارة وتصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، فضلا عن توفير التعاون في مجال التحول للمطاقة الخضراء، كما وقعنا مذكرات تفاه مع مصر في مجال الهيدروجين خلال مؤتمر المناخ Copt١٦ بما فتح آفاق جديدة للتعاون بين الجانبين في مجال التحول للطاقة الخضراء ، علاوة على ذلك قام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم

من جانبها، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل الذي يأتي في ضوء التعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية الفرنسية (AFD) ، يهدف إلى تنفيذ أنشطة أساسية للغاية في حياة المواطنين من خلال توصيل جميع الأسر بشبكة الغاز الوطنية، وتعظيم عدد المستفيدين بين الأسر الفقيرة والمحرومة، ودعم الإصلاحات المؤسسية وأشار «المشاط» في كلمتها التي ألقاها نيابة عنهما شريهان خياط، معاون وزيرة لإشراف على

مشروع تطوير ميدان محطة مصر نموذجاً

وزير الاتصالات: مليار دولار قيمة الصادرات الناتجة عن التعاقدات الجديدة في مجال التجهيد

قال الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن قيمة الصادرات الناتجة عن التعاقدات والاتفاقيات الجديدة، بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، و٢٩ شركة عالمية، مستلجم مليار

دولار بحلول عام ٢٠٢٥. وأضاف أن «مجال التجهيد» يعني تعهد إحدى الشركات لشركة أخرى بجزء من عملياتها، سواء في الشؤون القانونية، أو حسابات المراتب وتحويلها، أو بناء البرمجيات لخدمة العملاء.

بمشاركة صندوق النقد الدولي

مناقشات ساخنة في أولى جلسات المنتدى الفكري لمركز المعلومات بمجلس الوزراء حول «جهود الاستدامة المالية»



نائب وزير المالية للسياسات المالية: الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة وضرورية لتحقيق مستهدفات الدولة الاقتصادية

المالية ومستهدفاتها، لافتاً إلى أن متوسط ديونتيه الدول متوسطة ومنخفضة الدخل تضاعف خلال السنوات الماضية نتيجة للظروف العالمية.

من جانبه، أعربت د. كاترين باير، نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي، عن ترحيبها بالمشاركة في أولى جلسات المنتدى

خاصة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بضبط أوضاع المالية العامة والدين العام، مؤكدة أن التحديات التي تمر بها مصر حالياً تشهدها كافة اقتصادات الأسواق الناشئة.

وأشارت كاترين، خلال كلمة مسجلة القتها في مشهور الجلسة، إلى مدى الحاجة إلى الحفاظ على مرونة سعر الصرف في مصر، مع ضمان

سياسات مالية وتقنية تحوطية واستمرار الإصلاحات الهيكلية والحكومية، مضيفة أن ضعف توقعات النمو الاقتصادي عالمياً وتشديد السياسات المالية وارتفاع أسعار السلع الأساسية

تؤدي إلى زيادة الاحتياجات التمويلية، خاصة في الأزمات في أوكرانيا بما يتطلب وضع مجموعة من تدابير السياسة العامة.

وأكدت مسؤولة صندوق النقد الدولي على ضرورة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين وحماية الفئات

الضعيفة وتعزيز نمو القطاع الخاص، لافتة إلى أن تعزيز الإيرادات والنصيب المسترم لأوضاع المالية العامة من أهم سياسات خفض الدين العام، بجانب ضرورة دعم شبكات الحماية الاجتماعية وفق أسس دقيقة لتحديد الفئات المستهدفة

والمتسقة، مؤكدة أن شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة تساعد على التخفيف من وطأة الصدمة الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً.

خلال الجلسة، قال أحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، إن الإصلاح الاقتصادي يعد عملية مستمرة وضرورية لتحقيق مستهدفات الدولة الاقتصادية، مشيراً إلى أن تلك الجهود

للمواصلة من ١٦.٥ إلى ٦.١، مع استمرار الشركات المستهدفة مستقبلاً لخفض عجز الموازنة إلى ٤٪، ولافتا إلى تحقيق فائض أولي لمدى ٤

أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

أكند كجوك أن هناك تحسناً كبيراً بهيكل الموازنة، كما أن هناك خطوات جارية للاستمرار في خفض الدين العام، مشيراً إلى وجود تحسين كبير في تلك المؤشرات مقارنة بالسنوات الماضية، حيث

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك

الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في

مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

العصل على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري باعتباره القضية المحورية حالياً، مشيراً في هذا الإطار، إلى أن تخفيض سعر الصرف الاسمي (Nominal Devaluation)، إذا لم تساهم في سياسات ملائمة، قد ينتهي إلى ارتفاع قيمة العملة (Real Depreciation)، وبالتالي فقدان

التنافسية الدولية. وقال الدكتور هاني جنيته الخبير الاقتصادي، مدرس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن مصر لديها قدرة على تحقيق الاستدامة في الديون على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات على المدى القصير

بما يؤثر على السيولة اللارية محلياً، مضيفاً أنه بالرغم من تلك التحديات فإن مصر لم تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، وتدخل في عمليات لإعادة جدولة الديون، بل بدأت في تحويلها إلى استثمارات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل

حتى الآن إلى المستويات المرتفعة التي تشهدنا دول، مثل: تركيا والأرجنتين، والتي تفوق نسبة التضخم ٥٠٪، كما لا يزال داخل الحدود الآمنة وفق المؤشرات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل إلى ١٦.٥٪، لافتاً إلى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق فائض أولي لمدى ٤ أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

العصل على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري باعتباره القضية المحورية حالياً، مشيراً في هذا الإطار، إلى أن تخفيض سعر الصرف الاسمي (Nominal Devaluation)، إذا لم تساهم في سياسات ملائمة، قد ينتهي إلى ارتفاع قيمة العملة (Real Depreciation)، وبالتالي فقدان

التنافسية الدولية. وقال الدكتور هاني جنيته الخبير الاقتصادي، مدرس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن مصر لديها قدرة على تحقيق الاستدامة في الديون على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات على المدى القصير

بما يؤثر على السيولة اللارية محلياً، مضيفاً أنه بالرغم من تلك التحديات فإن مصر لم تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، وتدخل في عمليات لإعادة جدولة الديون، بل بدأت في تحويلها إلى استثمارات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل

حتى الآن إلى المستويات المرتفعة التي تشهدنا دول، مثل: تركيا والأرجنتين، والتي تفوق نسبة التضخم ٥٠٪، كما لا يزال داخل الحدود الآمنة وفق المؤشرات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل إلى ١٦.٥٪، لافتاً إلى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق فائض أولي لمدى ٤ أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

العصل على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري باعتباره القضية المحورية حالياً، مشيراً في هذا الإطار، إلى أن تخفيض سعر الصرف الاسمي (Nominal Devaluation)، إذا لم تساهم في سياسات ملائمة، قد ينتهي إلى ارتفاع قيمة العملة (Real Depreciation)، وبالتالي فقدان

التنافسية الدولية. وقال الدكتور هاني جنيته الخبير الاقتصادي، مدرس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن مصر لديها قدرة على تحقيق الاستدامة في الديون على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات على المدى القصير

بما يؤثر على السيولة اللارية محلياً، مضيفاً أنه بالرغم من تلك التحديات فإن مصر لم تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، وتدخل في عمليات لإعادة جدولة الديون، بل بدأت في تحويلها إلى استثمارات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل

حتى الآن إلى المستويات المرتفعة التي تشهدنا دول، مثل: تركيا والأرجنتين، والتي تفوق نسبة التضخم ٥٠٪، كما لا يزال داخل الحدود الآمنة وفق المؤشرات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل إلى ١٦.٥٪، لافتاً إلى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق فائض أولي لمدى ٤ أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

العصل على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري باعتباره القضية المحورية حالياً، مشيراً في هذا الإطار، إلى أن تخفيض سعر الصرف الاسمي (Nominal Devaluation)، إذا لم تساهم في سياسات ملائمة، قد ينتهي إلى ارتفاع قيمة العملة (Real Depreciation)، وبالتالي فقدان

التنافسية الدولية. وقال الدكتور هاني جنيته الخبير الاقتصادي، مدرس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن مصر لديها قدرة على تحقيق الاستدامة في الديون على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات على المدى القصير

بما يؤثر على السيولة اللارية محلياً، مضيفاً أنه بالرغم من تلك التحديات فإن مصر لم تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، وتدخل في عمليات لإعادة جدولة الديون، بل بدأت في تحويلها إلى استثمارات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل

حتى الآن إلى المستويات المرتفعة التي تشهدنا دول، مثل: تركيا والأرجنتين، والتي تفوق نسبة التضخم ٥٠٪، كما لا يزال داخل الحدود الآمنة وفق المؤشرات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل إلى ١٦.٥٪، لافتاً إلى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق فائض أولي لمدى ٤ أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

العصل على تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري باعتباره القضية المحورية حالياً، مشيراً في هذا الإطار، إلى أن تخفيض سعر الصرف الاسمي (Nominal Devaluation)، إذا لم تساهم في سياسات ملائمة، قد ينتهي إلى ارتفاع قيمة العملة (Real Depreciation)، وبالتالي فقدان

التنافسية الدولية. وقال الدكتور هاني جنيته الخبير الاقتصادي، مدرس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن مصر لديها قدرة على تحقيق الاستدامة في الديون على المدى المتوسط والطويل، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات على المدى القصير

بما يؤثر على السيولة اللارية محلياً، مضيفاً أنه بالرغم من تلك التحديات فإن مصر لم تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، وتدخل في عمليات لإعادة جدولة الديون، بل بدأت في تحويلها إلى استثمارات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل

حتى الآن إلى المستويات المرتفعة التي تشهدنا دول، مثل: تركيا والأرجنتين، والتي تفوق نسبة التضخم ٥٠٪، كما لا يزال داخل الحدود الآمنة وفق المؤشرات، مؤكدة أن التضخم في مصر لم يصل إلى ١٦.٥٪، لافتاً إلى نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق فائض أولي لمدى ٤ أو ٥ سنوات قبل حساب أعباء خدمة الدين زرع

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣٪ إلى ٨٠٪ قبل انتشار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن الدول برغم تلك الضغوطات بين عدد من الجهات بالدولة، مثل: الشركات بين صندوق التأمينات والمعاشات ووزارات المالية وبنك الاستثمار القومي، ومن جانبه، شن الدكتور جودة عبد الخالق،

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية في الحوار الوطني، توجه الدولة للاستماع لكافة الآراء وجهات النظر المختلفة بما يدعم العمل الحكومي، معبراً أيضاً عن سعدهاته بالحرص على وجود الأحرار كطرف مشارك في كافة الفعاليات التي تستهدف تبادل الرؤى والأفكار، خاصة داخل الحوار الوطني، ومؤكداً أن الاختلاف في وجهات النظر لا يستهدف في مجلسه إلا تحقيق الصالح العام، وأكد «عبد الخالق»، ضرورة ارتكاز السياسات الاقتصادية على فكر اقتصادي رصين سواء كان ذلك بصورة صريحة أو ضمنية، وضرورة أن يحكم عملية صياغة السياسات الاقتصادية معياران وهما الكفاءة والعدالة، مشيراً إلى أهمية

المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية يلامس ١٥٠٠٠ نقطة لأول مرة منذ ٢٠١٩.. والأسهم تروح ٦٠.٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي



التوالي، وقفز قطاع المنسوجات والسلع المعمرة بنسبة ٧.٥٪، وازداد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٦٪.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع قطاع الرعاية الصحية والأدوية بنسبة ٥.٦٪، يليه قطاع مواد البناء بنسبة ٤.٥٪، والمعلومات، والأغذية والمشروبات والتتبع بنسبة ٣.٣٪، على التوالي، وقفز قطاع خدمات النقل والشحن بنسبة ٢.٦٪، وأخيراً قطاعي المقاولات والإنشاءات الهندسية، والورق ومواد التعبئة والتغليف بنسبة ١.٨٪، و١.٧٪، و١.٧٪، على التوالي.

تحقيق قفم جديدة ومن شأنه قال أمين الزيات الخبير الاقتصادي، إن أداء البورصة المصرية منذ نوفمبر الماضي يتسم بالأداء الإيجابي والقوي على مستوى مؤشرات البورصة

وتابع الزيات في تصريح خاص لـ «المصدر» أن المؤشر الرئيسي نجح في تحقيق قفم جديد لم يصل إليها منذ ما يقرب من ٢ سنوات احتجاجاً تداول مؤتمته، وصلت في آخر جلسة من نوفمبر الماضي إلى ٣٠٥ مليار جنيه ارتفاع رأس المال السوقى إلى ٨٧٠ مليار جنيه لقرار ١٠٥ مليار جنيه.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن هذا جاء مدفوعاً بنشاط الأسهم القيادية بقيادة سهم البنك التجاري الدولي الذي ارتفع من ٢٢ إلى ٤١.٤.

اتجاه المؤشرات المصرية والعربية للشراء وأوضح أن الارتفاع جاء مدفوعاً باتجاه المؤسسات المصرية والعربية إلى الشراء، خاصة في الأسهم القيادية القوية مالياً، بعد وصول أسعار الأسهم إلى مناطق جانبية للشراء.

ولفت إلى أنه بعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، تم العمل على إعادة تسعير الأسهم من جديد، فضلاً عن ارتفاع المؤشر يعود إلى الأرباح الإيجابية لم إعلان صندوق النقد الدولي عن برنامج تمويل جديد لصر، وإعقاد ونجاح قمة المناخ، وإعلان السعودية تحديد وديعه بمقدار ٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بارتفاع القطاعات التي ارتفعت قال إنها قطاع البنوك كقطاع البنك التجاري الدولي، وقطاع الاتصالات والبنوك الإسلامية والذي محط انظار للربح الاستراتيجي على حصة في بعض شركات القطاع

إشادة حكومية وفي ظل حالة الانعاش التي تعيشها البورصة المصرية فسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أشاد أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة، لافتاً إلى أن أداء البورصة يشهد شكلاً إيجابياً، على خلفية القرارات التي تم اتخاذها فيما سبق.

وأوضح أن الارتفاع جاء مدفوعاً باتجاه المؤسسات المصرية والعربية إلى الشراء، خاصة في الأسهم القيادية القوية مالياً، بعد وصول أسعار الأسهم إلى مناطق جانبية للشراء.

ولفت إلى أنه بعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، تم العمل على إعادة تسعير الأسهم من جديد، فضلاً عن ارتفاع المؤشر يعود إلى الأرباح الإيجابية لم إعلان صندوق النقد الدولي عن برنامج تمويل جديد لصر، وإعقاد ونجاح قمة المناخ، وإعلان السعودية تحديد وديعه بمقدار ٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بارتفاع القطاعات التي ارتفعت قال إنها قطاع البنوك كقطاع البنك التجاري الدولي، وقطاع الاتصالات والبنوك الإسلامية والذي محط انظار للربح الاستراتيجي على حصة في بعض شركات القطاع

إشادة حكومية وفي ظل حالة الانعاش التي تعيشها البورصة المصرية فسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أشاد أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة، لافتاً إلى أن أداء البورصة يشهد شكلاً إيجابياً، على خلفية القرارات التي تم اتخاذها فيما سبق.

ضمن «مشروع أحسن» رئيس الوزراء يشهد توقيع ٣ بروتوكولات تعاون لإعادة هيكلة التطبيقات الحكومية

ويجهز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويهدف البروتوكول إلى تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، لتطوير واستحداث خدمات الحماية الاجتماعية للشركات الناشئة، سواء الأفراد أو المنشآت الحكومية أو المجتمع المدني، للتأكد من وصول الدعم لمستحقيه بشكل مختلف من الدعم، سواء الدعم السلمي أو التقني أو السكني، وعدم الزبوجية وتسهيل عمليات الرقابة والتتبع والبيئة التنافسي من خلال نظام رقمي شامل لربط جميع الجهات التابعة لخدمات منظمة الحماية الاجتماعية.

بينما تم توقيع بروتوكول التعاون الثالث في مجال إعادة هيكلة التطبيقات الحكومية بمنظومة الثورة العنصرية، بين وزارات العدل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإسكان والرفاق والمجتمعات العمرانية، والتنمية المحلية.

ويهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتطوير واستحداث خدمات الثورة العنصرية المركية القديمة للمواطنين، سواء الأفراد أو المنشآت الحكومية أو المجتمع المدني، للتأكد من وصول الدعم لمستحقيه بشكل مختلف من الدعم، سواء الدعم السلمي أو التقني أو السكني، وعدم الزبوجية وتسهيل عمليات الرقابة والتتبع والبيئة التنافسي من خلال نظام رقمي شامل لربط جميع الجهات التابعة لخدمات منظمة الثورة العنصرية.

وقد نصت بروتوكولات التعاون الثلاثة على أن يمتد نطاق عملها جميعاً إلى مهام مشتركة تشمل إعادة هيكلة وتطبيقها لخدمة المواطنين ضمن المنظومات الحكومية، وإتاحة جميع الخدمات المقدمة من الوزارات والجهات الخاصة للتطبيق للمواطن بصورة إلكترونية من خلال منصة مصر الرقمية.

وكذا الربط والتكامل مع باقي منظومات التحول الرقمي والتطبيقات المتشاركية، فضلاً عن ربط التطبيقات بمنظومة التطبيقات المتشركة للوزارة المصرية، على مستوى البنية التحتية للمعلوماتية، إلى جانب الفصل الكامل بين التطبيقات والبيانات

أما بروتوكول التعاون الثاني في مجال إعادة هيكلة التطبيقات الحكومية بمنظومة التنمية الاجتماعية، فقد تم توقيع بين وزارات التكوين والتجارة الداخلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإسكان والمجتمعات العمرانية، ومجلس في صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، ووزارة التضامن الاجتماعي،

وفيما يتعلق بارتفاع القطاعات التي ارتفعت قال إنها قطاع البنوك كقطاع البنك التجاري الدولي، وقطاع الاتصالات والبنوك الإسلامية والذي محط انظار للربح الاستراتيجي على حصة في بعض شركات القطاع

إشادة حكومية وفي ظل حالة الانعاش التي تعيشها البورصة المصرية فسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أشاد أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة، لافتاً إلى أن أداء البورصة يشهد شكلاً إيجابياً، على خلفية القرارات التي تم اتخاذها فيما سبق.

وأوضح أن الارتفاع جاء مدفوعاً باتجاه المؤسسات المصرية والعربية إلى الشراء، خاصة في الأسهم القيادية القوية مالياً، بعد وصول أسعار الأسهم إلى مناطق جانبية للشراء.

ولفت إلى أنه بعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، تم العمل على إعادة تسعير الأسهم من جديد، فضلاً عن ارتفاع المؤشر يعود إلى الأرباح الإيجابية لم إعلان صندوق النقد الدولي عن برنامج تمويل جديد لصر، وإعقاد ونجاح قمة المناخ، وإعلان السعودية تحديد وديعه بمقدار ٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بارتفاع القطاعات التي ارتفعت قال إنها قطاع البنوك كقطاع البنك التجاري الدولي، وقطاع الاتصالات والبنوك الإسلامية والذي محط انظار للربح الاستراتيجي على حصة في بعض شركات القطاع

إشادة حكومية وفي ظل حالة الانعاش التي تعيشها البورصة المصرية فسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أشاد أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة، لافتاً إلى أن أداء البورصة يشهد شكلاً إيجابياً، على خلفية القرارات التي تم اتخاذها فيما سبق.

وأوضح أن الارتفاع جاء مدفوعاً باتجاه المؤسسات المصرية والعربية إلى الشراء، خاصة في الأسهم القيادية القوية مالياً، بعد وصول أسعار الأسهم إلى مناطق جانبية للشراء.

ولفت إلى أنه بعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، تم العمل على إعادة تسعير الأسهم من جديد، فضلاً عن ارتفاع المؤشر يعود إلى الأرباح الإيجابية لم إعلان صندوق النقد الدولي عن برنامج تمويل جديد لصر، وإعقاد ونجاح قمة المناخ، وإعلان السعودية تحديد وديعه بمقدار ٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بارتفاع القطاعات التي ارتفعت قال إنها قطاع البنوك كقطاع البنك التجاري الدولي، وقطاع الاتصالات والبنوك الإسلامية والذي محط انظار للربح الاستراتيجي على حصة في بعض شركات القطاع

إشادة حكومية وفي ظل حالة الانعاش التي تعيشها البورصة المصرية فسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أشاد أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة، لافتاً إلى أن أداء البورصة يشهد شكلاً إيجابياً، على خلفية القرارات التي تم اتخاذها فيما سبق.

الأوروبية والخليجية، في حين صدرت صادرات الطباعة والتغليف والكتب والمصنعات الفنية بقيمة ١٧ مليار دولار مقابل ٧.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة.

كان وزير المالية الدكتور محمد معيط، أكد أن مصر تستهدف الوصول بحجم صادرات الغاز الطبيعي إلى مليار دولار شهرياً خلال العام المقبل، موضحاً أن القيمة الحالية لصادرات الغاز تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار شهرياً.

وأوضح معيط، خلال كلمته على هامش مؤتمر «يوروني مصر ٢٠٢٢»، أن مصر تستهدف أن تصل بحجم الصادرات الإجمالية إلى ١٠٠ مليار دولار، موضحاً أن حجم الصادرات في ٢٠٢٢ بلغ ٣٢ مليار دولار، فيما كان قد سجل ٢٥ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠٢١.

وأوضح الوزير أن الاقتصاد المصري يمتلك القدرة على احتواء الصدمات الداخلية والخارجية، والتعامل بمرونة مع تداعياتها وذلك بسبب التنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، والعمل الجاد على تحقيق الانضباط المالي، واستدامة النمو في مختلف القطاعات.

وقال معيط، إن الحساب الختامي للعام المالي الماضي ٢٠٢١/٢٠٢٢، يجسد نجاحاً في الحفاظ على استقرار مؤشرات الأداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الائجائفة والتي تشهد تشابك التداعيات السلبية لجائحة كورونا مع الحرب بأوروبا، والتي تآثرت بها أيضاً اقتصادات العالم الكبرى.

وأشار إلى أن الحكومة المصرية استطاعت خفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة إلى ٦.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي بنسبة ١.٣٪ خلال العام المالي الماضي المنتهي في شهر يونيو ٢٠٢٢، كما تمكن من خفض الدين إلى ٨٧.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يوضح أهمية الإجراءات الاستباقية التي انتهجتها الحكومة في التعامل مع الآثار السلبية للآزمات الاقتصادية العالمية.

ولفت معيط إلى أن مصر تستهدف المزيد من الاستثمارات التنموية خاصة في المشروعات الخضراء، بما فيها الهيدروجين الأخضر، من خلال العمل الجاد على تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي والاستثمار، والغني بالوظائف، من أجل توفير مليون فرصة عمل سنوياً.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وأشار إلى أنه تم كذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي فتحت أفقاً جديدة تتطلع من خلالها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

الصادرات على أبواب قفزة قياسية

٢٧,٥ مليار دولار للقطاعات الإنتاجية التصديرية في ٩ أشهر.. ١٣% نمواً في الصادرات السالعية والصناعية بالفترة من يناير لستمبر ٢٠٢٢



19% نموًا للصناعات الهندسية وفتح أسواق جديدة.. و6.5 مليار دولار صادرات الكيماويات وتوقعات بوصولها 8 مليار

٩٨٩,٨ مليون دولار. وخلال نفس الفترة من العام الحالي، وجاءت صادرات الألبان والدهانات في المرتبة الرابعة محققة معدل نمو بلغت نسبته ٢٠٪، حيث ارتفعت إلى ١٨٨,٢ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى ٢٢٥,٧٦٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي، وجاءت صادرات الكيماويات المتنوعة في المرتبة الخامسة محققة معدل نمو بلغت نسبته ٢١٪، حيث ارتفعت من ١٥٨ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى ١٩٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي وشهدت صادرات منتجات الزجاج معدل نمو بلغت نسبته ١٧٪، حيث ارتفعت من ١٤٧,٨ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى ١٧٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي.

ومن جانبه أكد خالد أبو المسكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة أن هناك العديد من العوامل الإيجابية محليا ودوليا ستساهم في استمرار تحقيق الصادرات المصرية وخاصة الصناعات الكيماوية لعدلات نمو ملحوظة.

وأشار إلى أنه إذا كانت صادرات الصناعات الكيماوية حققت خلال ال ٩ أشهر الأولى من العام الحالي ٢٠٢٢ ما قيمته ٦,٥ مليار دولار بمعدل زيادة بنسبة ٢١٪ عن ما حقق خلال نفس الفترة من العام الماضي، فإنه من المتوقع أن تصل بنهاية العام الحالي إلى ما قيمته حوالي ٨,٥ مليار دولار.

وأعلن المجلس التصديري للصناعات الهندسية، أن الصادرات الهندسية سجلت ارتفاع ملحوظ بنسبة ١٩٪ خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٢ حيث بلغت ٢,٧٤ مليار دولار في ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١.

وكشف التقرير الشهري للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، عن أبرز القطاعات التي زادت صادراتها خلال ٢٠٢٢ حتى سبتمبر بالمقارنة بنفس

تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في تراجع كبير في حركة التجارة بمختلف دول العالم على مدار الفترة الأخيرة، إلا أن الصادرات المصرية تواصل تحقيق الأداء الجيد في الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٢ بزيادات ملحوظة، حيث حققت الصادرات المصرية نمواً بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ٢٧,٥ مليار دولار خلال أول ٩ شهور من العام الجاري، وجاء قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة في الصدارة واستحوذ على نسبة ٢١٪ من إجمالي الصادرات وساهمت الإجراءات الحكومية لدعم التصدير في تحقيق مؤشرات إيجابية للتجارة الخارجية المصرية وتحسين الخلل في ميزان التاجر وتحقيق أعلى معدل تاريخي للصادرات المصرية بإجمالي ٢٢,٤ مليار دولار بقيمة الصادرات بنسبة ٤٦٪ خلال عام ٢٠٢١ وبلغت الصادرات في أول ٩ أشهر من ٢٠٢٢ قيمة تجاوزت ٢٧,٥ مليار دولار، وسط توقعات بوصول إجمالي الصادرات الصناعية والسلعية لأكثر من ٣٣ مليار دولار بنهاية العام.

وكشف التقرير الشهري للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة عن تحقيق صادرات الصناعات الكيماوية والأسمدة لمعدل نمو بنسبة نمو ٢١٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٤,٩ مليار دولار خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٢١ إلى ٦,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي

وحققت صادرات مواد البناء التي جاءت في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغت نسبته نحو ١٧٪، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٤,٨ مليار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ دولار إلى ٥,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي وفي المقابل استقرت صادرات الصناعات الغذائية خلال العامين ٢٠٢١، ٢٠٢٢ عند ما قيمته ٢,١ مليار دولار لتحتل المرتبة الثالثة في قائمة الصادرات غير البترولية

وكان تقرير المجلس كشف عن التحسن في أداء الصادرات غير البترولية (موزعة على قطاعات مختلفة) من ما قيمته ٢٤,٣ مليار دولار خلال الفترة من يناير - سبتمبر من العام الماضي ٢٠٢١ إلى ما قيمته أكثر من ٢٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي بنسبه نمو بلغت نحو ١٣٪.

من العام الحالي ٢٠٢٢ بنسبه نمو بلغت نحو ١٣٪. وأشار التقرير إلى تحقيق معظم بنود صادرات الصناعات الكيماوية لزيادة واضحة خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٢٢، حيث شهدت الصادرات الأسمدة لمعدل نمو بلغت نسبته ٥٨٪ حيث زادت الصادرات من ١,٥ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى ٢,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي، وحققت صادرات

الدائن ومنتجات البلاستيك والطايط معدل نمو بلغت بنسبة ٨٪ حيث ارتفعت من ١,٧٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى ١,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الحالي

وشهدت صادرات الكيماويات العضوية معدل نمو بلغت نسبته ١٩٪ حيث ارتفعت من ٥٢٥,٥ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢١ إلى

وشهدت صادرات الكيماويات العضوية معدل نمو بلغت نسبته ١٩٪ حيث ارتفعت من ٥٢٥,٥ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر

كل إجراءات السفر في مكان واحد

وفر وقتك

egyptair.com



اعرف كل المعلومات عن رحلتك ،
اختر مقعدك وجيتك ، طريقة دفع
تذاكرك والعديد من الخدمات

EGYPTAIR
A TITAN ALLIANCE MEMBER

مصلحة الضرائب المصرية
EGYPTIAN TAX AUTHORITY

تيسيرات للمادة المولين بـضريبة الدخل
أو القيمة المضافة لرفع الحجز عنهم **فوراً**

عند سداد

١% من قيمة الضريبة المتنازع عليها ، إذا كان الربط لعدم الطعن ، مع فتح باب الطعن من جديد .

٥% من قيمة الضريبة واجبة الأداء ، بقرار لجنة أو حكم محكمة مع تقسيط باقى المديونية على مدة لا تقل عن عامين .

ويحصل الممول على :

٣٠% إعفاء من مقابل التأخير عند سداد الضريبة المستحقة عند حل النزاع بالمأمورية وسداد أصل الضريبة

الضرائب مصلحتك أولاً ..



www.incometax.gov.eg **16395**

البنك الأهلي المصري
أقرب على الواتساب
من خلال 19623



أعرف كل المعلومات عن رحلتك ،
اختر مقعدك وجيتك ، طريقة دفع
تذاكرك والعديد من الخدمات

19623
www.fibo.com.eg
تسعى الشركة والمصارف

we

قبل أي حد



111 or 01 555 000 111 | [/telecom.egypt](https://www.telecom.egypt)
[te.eg](https://www.te.eg) | [/telecom.egypt](https://www.telecom.egypt)